

الضفة الغربية وغزة

تقرير مقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة^١

١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢

القضايا الرئيسية

يواجه الاقتصاد الفلسطيني تحديات هائلة. فالآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط مثقلة بأعباء وضع المالية العامة، وازدياد التوترات السياسية والأمنية والاجتماعية، وتصاعد معدلات التضخم، والقيود على حرية الحركة والعبور، وعدم استكمال الخطة الهيكلية. وفي ظل عدم تغير السياسات، أصبحت الديون في حدود غير مستدامة مع توقعات بتراجع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. والوضع خطير بصفة خاصة في غزة في ظل استمرار مستويات الفقر والبطالة المرتفعة.

والغلب على هذه التحديات سيتطلب إصلاحات تحويلية بجهود من السلطة الفلسطينية وإسرائيل ومجتمع المانحين. فمن خلال بذل الجهد الشامل والمشارك يمكن تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وتمهيد الطريق لسرعة تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتخفيف وطأة الفقر.

ويركز هذا التقرير المقدم من صندوق النقد الدولي على سياسات إصلاح أوضاع المالية العامة وقضايا القطاع المصرفي. ففي أعقاب [تقرير شهر مايو/أيار ٢٠٢٢](#) الذي حددنا من خلاله الملامح العامة لسيناريو الإصلاحات، يتناول هذا التقرير مناقشة خيارات الإصلاح المالي على نحو أكثر تعمقا. ويركز كذلك على علاقات المراسلة المصرفية وقضية فائض السيولة في البنوك الفلسطينية.

التوصيات الرئيسية

- تحسين جودة الإنفاق بتنفيذ إصلاحات طموحة تركز على فاتورة الأجور وصافي الإقراض، وزيادة الإيرادات الضريبية المحلية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية.
- والسعي للتوصل إلى تفاهات مع حكومة إسرائيل لتسوية الملفات المالية العالقة والحد من معوقات حركة السلع والأفراد ومعوقات الاستثمار، بما في ذلك في المنطقة (ج).
- وتنفيذ إصلاحات إضافية لتحسين بيئة الأعمال ومعالجة المعوقات الهيكلية للنمو.
- وتكثيف الإشراف على البنوك، ومواصلة العمل على إيجاد ترتيبات بديلة لعلاقات المراسلة المصرفية الحالية بالشيك الإسرائيلي، والمضي قدما في تطبيق نظام الدفع الرقمي لتخفيض فائض السيولة النقدية بالشيك الإسرائيلي في البنوك.

^١ يقدم صندوق النقد الدولي خدمات فنية إلى الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك المشورة بشأن السياسات في مجالات الاقتصاد الكلي والمالية العامة والتمويل فضلا على المساعدة الفنية، مع التركيز على الإدارة الضريبية، وإدارة النفقات العامة، والتنظيم والرقابة على القطاع المصرفي، والإحصاءات. رجع الموقع الإلكتروني www.imf.org/wbg للاطلاع على التقارير السابقة المقدمة إلى لجنة الاتصال المخصصة والمرفق الثالث للاطلاع على قائمة بالمساعدات الفنية المقدمة من الصندوق.

اعتمد هذا التقرير

سوبر لال (إدارة الشرق
الأوسط وآسيا الوسطى)
وأوخنيو سيروتي (إدارة
الاستراتيجيات والسياسات
والمراجعة)

عُقدت المناقشات بالحضور الشخصي في رام الله والقدس في الفترة من ١٦ إلى ٢٨ أغسطس/آب ٢٠٢٢. وضم الفريق كلا من السيد تيمان (رئيسا)، والسيد ايوانو، والسيدة كوليبالي (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، والسيد لورسن، والسيدة قسيس، والسيد أبو عجمية (مكتب الممثل المقيم). وقامت المساعدة البحثية السيدة ما وساعدت السيدة بينيدا في إعداد التقرير. والتقت بعثة الصندوق مع دولة الدكتور محمد اشتية رئيس الوزراء، ومعالي السيد شكري بشارة وزير المالية، ومعالي الدكتور فراس ملح محافظ سلطة النقد الفلسطينية، ومعالي السيد خالد العسيلي وزير الاقتصاد الوطني، والسيدة علا عوض، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وأعضاء آخرين في الفريق الاقتصادي الفلسطيني، كما التقت بمسؤولين إسرائيليين وممثلين عن القطاع الخاص الفلسطيني والجهات المانحة والمنظمات الدولية.

المحتويات

٤	آخر التطورات والآفاق الاقتصادية
٤	ألف: الاقتصاد الفلسطيني يواصل مسيرة التعافي ...
٧	باء: ... لكن وضع المالية العامة لا يزال صعبا ...
٩	جيم: ... في حين حافظ القطاع المصرفي على استقراره بوجه عام ...
١١	دال: ... وهناك مخاطر جسيمة لا تنتهي.
١٢	ضرورة الإصلاح
١٢	ألف: إصلاح المالية العامة
٢٠	باء: قضايا القطاع المالي
٢٢	جيم: الإصلاحات الهيكلية
٢٣	تقييم الخبراء
	الأطر
١٧	١: استراتيجية الإيرادات ٢٠٢٢-٢٠٢٥
٢١	٢: فائض السيولة
	الأشكال البيانية
٥	١: آخر التطورات الاقتصادية، ٢٠١١-٢٠٢٢
٦	٢: المؤشرات عالية التواتر، ٢٠١٥-٢٠٢٢

الضفة الغربية وغزة

- ٣: مؤشرات قطاع المالية العامة، ٢٠١٦-٢٠٢١ _____ ٨
- ٤: تطورات القطاع المالي، ٢٠١٥-٢٠٢٢ _____ ١٠

الجداول

- ١: الضفة الغربية وغزة: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٩-٢٠٢٧ _____ ٢٤
- ٢ (أ): الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة المركزية، ٢٠١٩-٢٠٢٧ _____ ٢٥
- ٢ (ب): الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة المركزية، ٢٠١٩-٢٠٢٧ _____ ٢٦
- ٢ (ج): الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة المركزية، ٢٠١٩-٢٠٢٧ _____ ٢٧
- ٣: الضفة الغربية وغزة: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٧-٢٠٢٢ _____ ٢٨

المرفق

- الأول: مصفوفة تقييم المخاطر _____ ٢٩
- الثاني: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين _____ ٣١
- الثالث: المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي إلى السلطة الفلسطينية، ٢٠١٧-٢٠٢٢ _____ ٣٨

آخر التطورات والآفاق الاقتصادية

ألف: الاقتصاد الفلسطيني يواصل مسيرة التعافي ...

١- شهد الاقتصاد الفلسطيني تعافيا قويا في عام ٢٠٢١ من جائحة كوفيد-١٩، بينما ازدادت مستويات البطالة ولا تزال مرتفعة للغاية، لا سيما في غزة. وعقب موجة حادة من الركود في عام ٢٠٢٠، سجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموا قدره ٧,١٪ في عام ٢٠٢١ مع بداية حملة التطعيم ضد فيروس كورونا- وإرخاء القيود المفروضة على حرية الحركة المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ (الشكل البياني ١). وبلغت مساهمة الاستهلاك الخاص في النمو ٥,٥ نقطة مئوية، وهو ما يرجع جزئيا إلى ارتفاع معدلات توظيف العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات. غير أن غزة لم تسجل نموا سوى بنسبة ٣,٤٪ نظرا للتقدم البطيء في جهود إعادة الإعمار عقب النزاعات التي وقعت في مايو/أيار ٢٠٢١. وبالرغم من نمو معدل التوظيف بنسبة ٨٪ خلال العام الجاري، فقد ارتفع معدل البطالة إلى ٢٦,٤٪ في عام ٢٠٢١، حيث أدى تخفيف حالات الإغلاق العام إلى اجتذاب العمالة المحبطة للعودة إلى سوق العمل. وظلت معدلات البطالة في قطاع غزة على ارتفاعها المزمّن بنسبة تجاوزت ٤٥٪، وهو ما يعكس القيود المفروضة على حركة الأفراد والسلع، ويرتبط إلى حد كبير باتساع دائرة الفقر.^٢

٢- وتشير المؤشرات عالية التواتر إلى حدوث تباطؤ بسيط في التعافي الاقتصادي خلال النصف الأول من ٢٠٢٢، مع استمرار تصاعد التضخم. فقد أخذ الإنتاج الصناعي مسارا هبوطيا في أواخر ٢٠٢١ وأوائل ٢٠٢٢ ثم بدأ يتعافى في الشهور الأخيرة، في حين ظلت ثقة مجتمع الأعمال في الضفة الغربية مستمرة على مسارها التنازلي الكلي، حتى من قبل الغزو الروسي لأوكرانيا (الشكل البياني ٢). وبعد تراجع محدود في الأسعار في عام ٢٠٢٠، ارتفع متوسط التضخم إلى ١,٢٪ في ٢٠٢١ بدعم من قوة الطلب وارتفاع أسعار الواردات الفلسطينية من إسرائيل. وارتفع التضخم مرة أخرى في أوائل ٢٠٢٢ ليصل إلى ٣,٩٪ على أساس سنوي مقارنة في شهر يوليو/تموز نتيجة قيود سلاسل الإمدادات وارتفاع أسعار الوقود والأغذية، المرتبطة جزئيا بالحرب الروسية في أوكرانيا.

٣- ولا يزال عجز الحساب الجاري مرتفعا مما يرجع في الأساس لعوامل هيكلية. فالواردات تشكل ٥٧٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي، أي ما يتجاوز ثلاثة أضعاف حجم الصادرات. وبينما سجلت الصادرات والواردات على السواء انتعاشا قويا في عام ٢٠٢١ بالقيم الحقيقية، فقد زاد عجز الميزان التجاري رغم المكاسب المتواضعة التي تحققت في معدلات التبادل التجاري. وارتفع سعر الصرف الحقيقي بأكثر من ١٠٪^٣ وعلى الرغم من تدهور الميزان التجاري فقد انخفض عجز الحساب الجاري الخارجي ليصل إلى ٨,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١ نتيجة زيادة تدفقات الدخل الصافي الوافدة، التي ترجع أساسا للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات، وزيادة التحويلات إلى القطاعات غير الحكومية. ومع ذلك، لا يزال عجز الحساب الجاري الخارجي مرتفعا جدا وهو ما يرجع في الأساس لعوامل هيكلية، بما في ذلك عدم القدرة على توفير الموارد الإنتاجية (على سبيل المثال، بالنسبة للنشاط الاقتصادي في المنطقة (ج)، إتاحة الأراضي والمياه للزراعة) والقيود المفروضة على حركة السلع، التي تعيق الإنتاج وإمكانية النفاذ إلى الأسواق الدولية.

٤- وفي الوقت نفسه، لا يزال الوضع السياسي والأمني متمسا بالهشاشة. فالتوترات حول المسجد الأقصى والمستوطنات الإسرائيلية، وعمليات الإخلاء والهدم في القدس الشرقية والضفة الغربية، وحالة الجمود في قطاع غزة هي جميعا مصادر ثابتة للضغط

^٢ في عام ٢٠٢١، بلغ معدل الفقر ٦١٪ و١٣٪ في غزة والضفة الغربية، على التوالي، باستخدام خط الفقر الوطني (دراسة World Bank, 2022).

^٣ لم يتم إجراء أي عمليات لتقييم القطاع الخارجي.

الضفة الغربية وغزة

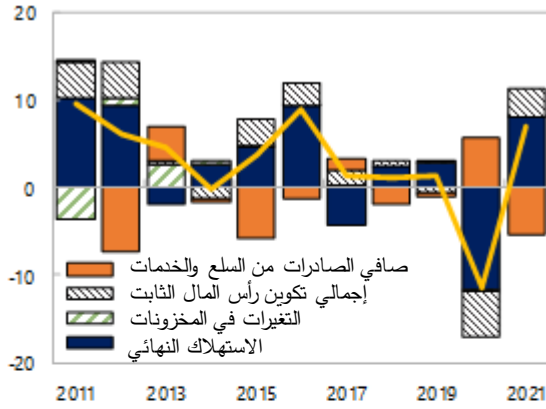
الذي قد ينفجر دون سابق إنذار، على النحو الذي اتضح في الأعمال العدائية التي استمرت لمدة ثلاثة أيام بين إسرائيل وغزة في أوائل شهر أغسطس/آب. وتتفاقم في الوقت الراهن أوضاع الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية نتيجة تصاعد أسعار الغذاء وصرف رواتب موظفي القطاع العام جزئياً. ولا تزال انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني (البرلمان) والرئاسة الفلسطينية مؤجلة لأجل غير مسمى، في حين سجلت الانتخابات المحلية في معظم محافظات الضفة الغربية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١ ومارس/آذار ٢٠٢٢ مكاسب كبيرة للمرشحين المستقلين. وفي الوقت نفسه، كانت حكومة الائتلاف الإسرائيلية قد وافقت على اتخاذ تدابير حذرة لبناء الثقة الاقتصادية كبديل لمحادثات السلام، ولكنها انهارت الآن ومن المقرر إجراء انتخابات جديدة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني.

الشكل البياني ١- الضفة الغربية وغزة: آخر التطورات الاقتصادية، ٢٠١١ - ٢٠٢٢

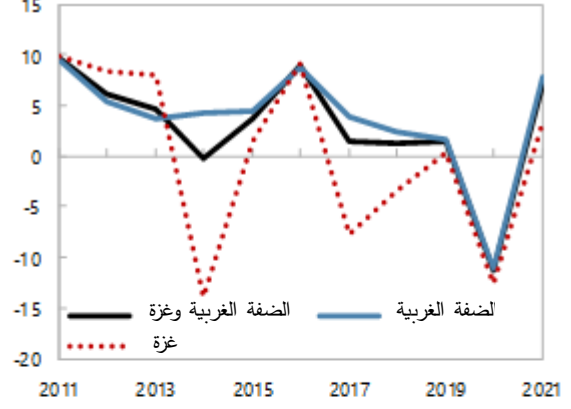
... مدفوعاً بالاستهلاك والاستثمار.

الاقتصاد الفلسطيني تعافى بقوة في ٢٠٢١ ...

المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



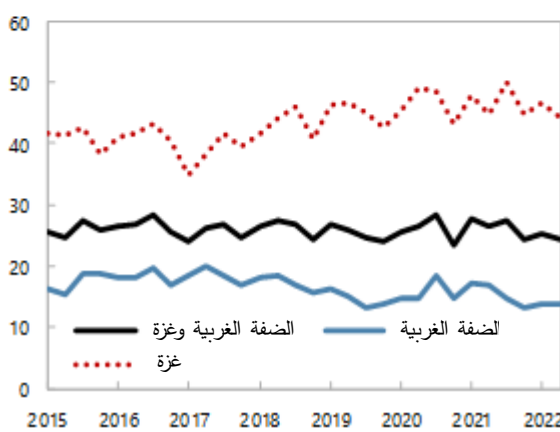
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



ظلت البطالة على ارتفاعها المزمن، لا سيما في غزة.

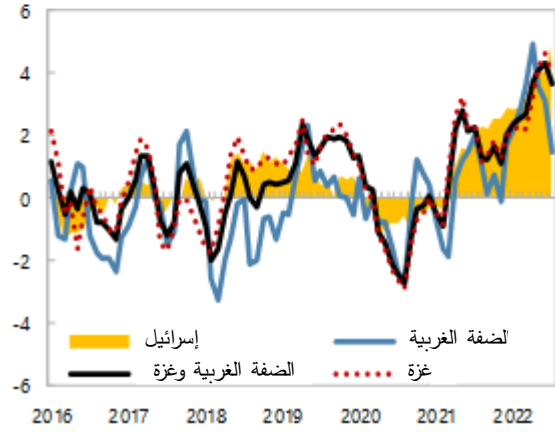
كان التضخم محدوداً نسبياً في ٢٠٢١ لكنه سجل ارتفاعاً في النصف الأول من ٢٠٢٢

معدل البطالة (%)



التضخم

(التغير % على أساس سنوي مقارن)

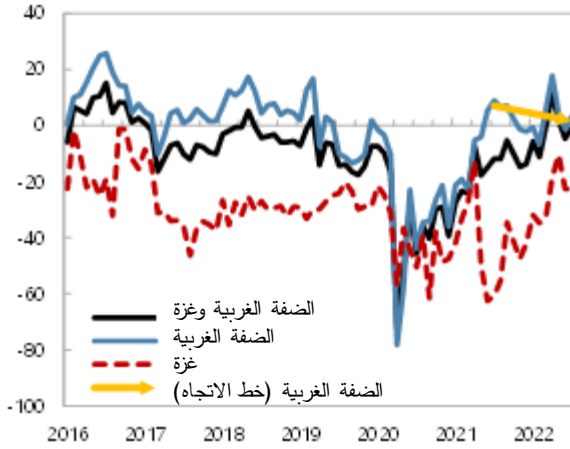


المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ ومؤسسة Haver Analytics، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢- الضفة الغربية وغزة: المؤشرات عالية التواتر، ٢٠٢٢-٢٠١٥

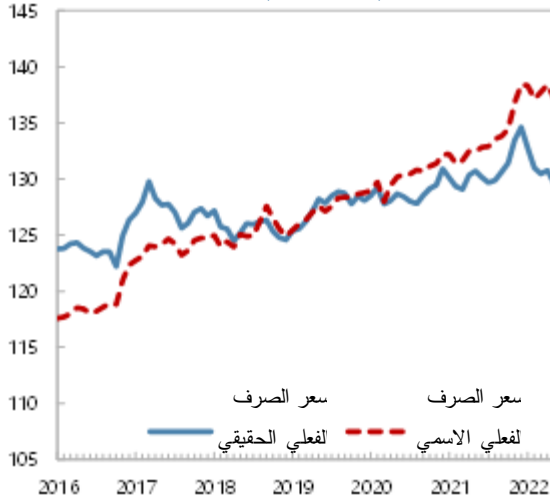
... رغم تباين ثقة مجتمع الأعمال في الضفة الغربية قد سجلت تراجعا كليا منذ منتصف ٢٠٢١.

مؤشر الدورة الاقتصادية في سلطة النقد الفلسطينية
(على مقياس ١٠٠ محبذ إلى ١٠٠ غير محبذ)



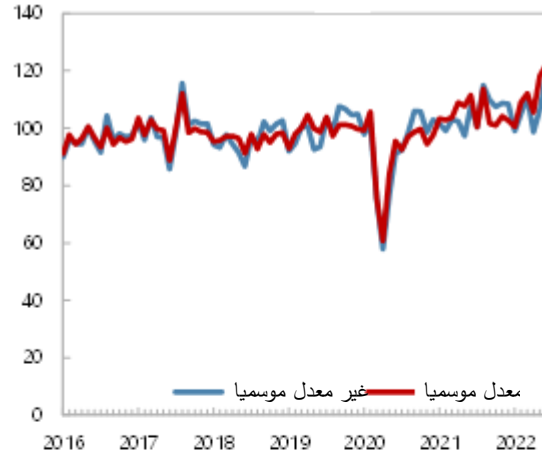
... وسجلت أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية انخفاضا طفيفا.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاسمي
(١٠٠ = ١٩٩٦)



الإنتاج الصناعي أخذ مساراً هبوطياً في النصف الثاني من ٢٠٢١ لكنه سجل انتعاشاً في الشهر الأخير ...

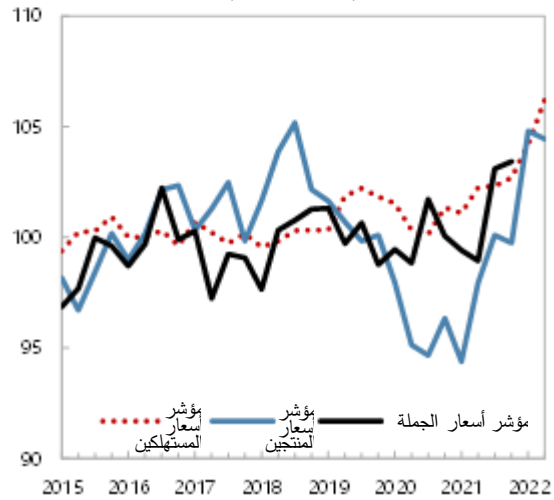
مؤشر الإنتاج الصناعي
(١٠٠ = ٢٠١٨)



رأدت أسعار المنتجين وأسعار الجملة بوتيرة أسرع كثيرا من أسعار

مستهلكين في الربع الأول من ٢٠٢١ ...

مؤشر أسعار المنتجين، ومؤشر أسعار المستهلكين، ومؤشر أسعار الجملة
(١٠٠ = ٢٠١٨)

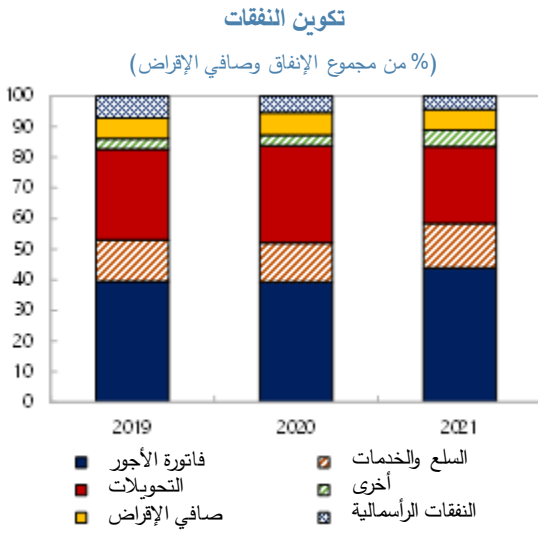


المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ وسلطة النقد الفلسطينية؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٥ - وتشير الآفاق المتوقعة لعام ٢٠٢٢ إلى تباطؤ الاقتصاد في ظل المخاوف المتزايدة بشأن التضخم. فبعد أن بلغ معدل النمو ٥,٧٪ (على أساس سنوي مقارن) في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ من المتوقع تراجعها إلى ٤٪، وهو ما يعكس انحسار الاستهلاك والاستثمار بسبب تدني الدخول الحقيقية في ظل ارتفاع الأسعار،^٤ واستمرار مواطن الضعف في المالية العامة، وتصاعد حالة عدم اليقين بسبب الحرب في أوكرانيا - ورغم محدودية التداعيات المباشرة من روسيا وأوكرانيا (تجارة البضائع، السياحة)، فإن الانكشافات غير المباشرة كبيرة، لا سيما على واردات الغذاء والوقود عبر إسرائيل.^٥ كذلك تشير التوقعات إلى ارتفاع التضخم إلى ٤,٩٪ في ٢٠٢٢، هو الأعلى منذ عام ٢٠١٠، نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود ومواد البناء، رغم تراجع تأثيره إلى حد ما نتيجة الارتفاع الكبير في سعر صرف الشيكل الإسرائيلي. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي إلى معدله الممكن الذي يُقدر بحوالي ٢٪، ويظل مكبوحا نتيجة القيود الإسرائيلية على حركة السلع والأفراد، والثغرات في بيئة الأعمال.

باء: ... لكن وضع المالية العامة لا يزال صعبا ...

٦ - رغم صعوبة الأوضاع، نجحت السلطات الفلسطينية في احتواء عجز المالية العامة في ٢٠٢١ ليظل في حدود مستويات



المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٧ - وأدى العجز إلى تراكمات صافية من المتأخرات

المحلية الجديدة بلغت ٤,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي. فالخيارات المتاحة لتمويل الموازنة أصبحت ضيقة نتيجة الحدود الاحترازية على الإقراض المصرفي وعدم القدرة على النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية. وتتألف المتأخرات من التزامات قائمة للموردين والمقاولين من القطاع الخاص وصندوق معاشات التقاعد. وبالإضافة إلى ذلك، نشأت متأخرات الأجور نتيجة اعتماد سياسة صرف رواتب موظفي القطاع العام جزئياً (مع إعفاء أصحاب الدخول الدنيا من هذا الخصم) حيث يُعمل بها منذ شهر نوفمبر/تشرين الثاني

^٤ راجع تقرير سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢ المقدم من البنك الدولي إلى لجنة الاتصال المخصصة (يصدر قريباً) للاطلاع على تحليل تفصيلي لأثر أسعار الغذاء المتزايدة على الفقر.

^٥ تقتصر الواردات المباشرة من أوكرانيا وروسيا مجتمعة على نسبة قدرها ١,٢٪ من الواردات. وتمثل واردات القمح والدقيق من أوكرانيا وروسيا (مباشرة زائد الواردات من خلال إسرائيل) نسبة قدرها ٥٩٪ من واردات القمح والطحين. أما واردات الوقود فهي بالكامل تقريباً من إسرائيل، التي تستورد بحد ذاتها ٣٨٪ من وارداتها النفطية من روسيا (قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية ٢٠١٨ - ٢٠١٩).

^٦ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع تقرير مايو/أيار ٢٠٢٢ المقدم من خبراء الصندوق إلى لجنة الاتصال المخصصة.

^٧ رقم رصيد الدين البالغ ٥٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ٢٠٢١ يشمل السندات الإذنية، التي لا تقيدها السلطات ضمن مديونيتها (المرفق الثاني).

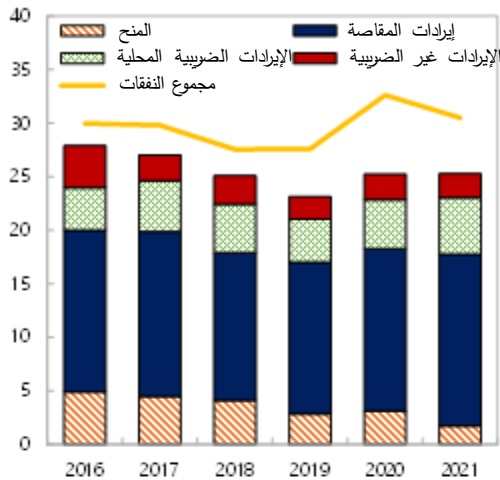
٢٠٢١. وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى بلوغ رصيد المتأخرات في نهاية ٢٠٢١ نسبة قدرها ٢٧,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي.^٨ غير أن هناك قدرا كبيرا من عدم اليقين يحيط بحجم هذه المتأخرات، حيث تشير البيانات المنشورة في نهاية ٢٠٢١ إلى بلوغ رصيد المتأخرات نسبة قدرها ١٦,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل البياني ٣- الضفة الغربية وغزة: مؤشرات قطاع المالية العامة، ٢٠١٦-٢٠٢١

سجل الإنفاق نموا كبيرا مقارنة بمستويات الفترة السابقة لجائحة كوفيد-١٩ ... متجاوزا مكاسب الإيرادات حتى مع استمرار تراجع المنح.

الإيرادات والمعونة من المانحين

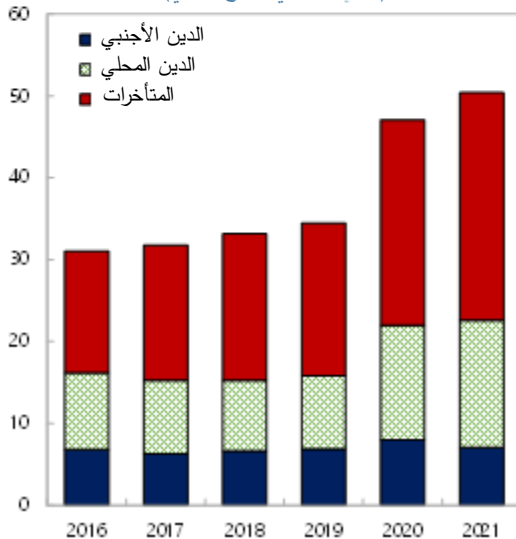
(% من إجمالي الناتج المحلي)



... مما يدفع الدين العام إلى مستويات قياسية مرتفعة.

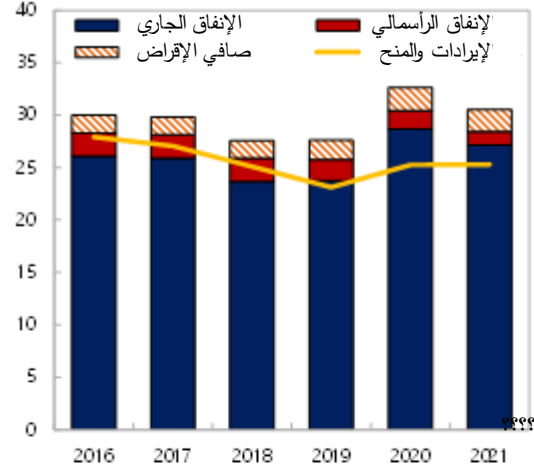
الدين العام

(% من إجمالي الناتج المحلي)



الإنفاق

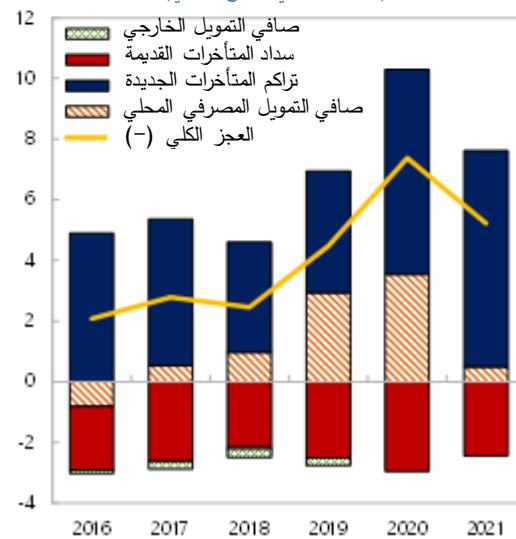
(% من إجمالي الناتج المحلي)



لعجوزات المرتفعة تمول إلى حد كبير بالمتأخرات المحلية ...

تمويل الموازنة

(% من إجمالي الناتج المحلي)

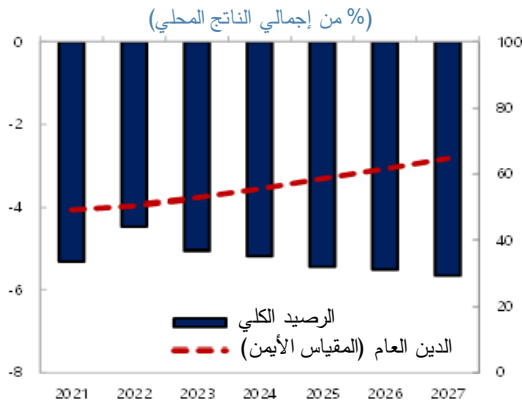


المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^٨ هذه التقديرات تستبعد الغرامات والقوائد على متأخرات صندوق التقاعد، التي لا تزال قيد التفاوض.

٨- يشير أداء المالية العامة في النصف الأول من ٢٠٢٢ إلى مواصلة الاتجاهات العامة التي كانت سائدة في ٢٠٢١. فلا يزال أداء الإيرادات المحلية جيدا، وكذلك إيرادات المقاصة (وهي الضرائب التي تقوم إسرائيل بتحصيلها نيابة عن السلطة الفلسطينية)، وهو ما يرجع في المقام الأول لمكاسب الإدارة الضريبية، وارتفاع أسعار الوقود، وازدياد النشاط الاقتصادي). ولا تزال السلطات مستمرة في معالجة القيود المحكمة على المالية العامة عن طريق صرف رواتب موظفي القطاع العام جزئيا، وخفض التحويلات الاجتماعية بشدة، واحتواء الإنفاق على التنمية. وبلغ عجز المالية العامة (على أساس الالتزام) في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ نسبة قدرها ٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بنسبة قدرها ٢,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدار نفس الفترة في ٢٠٢١، في حين يتوقع أن يبلغ العجز عن السنة بالكامل ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.

العجزات والدين العام في ظل السيناريو الأساسي



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٩- وفي ظل بقاء السياسات دون تغيير فإن الموارد العامة ستظل في حدود غير مستدامة. فسوف يصل الدين العام (بما فيه المتأخرات) إلى ٥٨٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧. ورغم أن الالتزامات لصندوق معاشات التقاعد لن تكون مستحقة إلا على المدى الطويل، فإن تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون (المرفق الثاني) يسلط الضوء على المخاطر المصاحبة لإجمالي الاحتياجات التمويلية المرتفعة والصدمات. وجانب كبير من المشكلة يتسم بطابع هيكلية. فالسلطة الفلسطينية لا تقوم بتحصيل أي إيرادات فعليا من غزة والقدس الشرقية، رغم أنها أنفقت حوالي ثلث ميزانيتها في هاتين المنطقتين خلال عام ٢٠٢١، كما أنها لا تقوم بتحصيل إيرادات تُذكر من المنطقة (ج) في الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، تختلف السلطة الفلسطينية وإسرائيل حول المبالغ التي ينبغي أن تحولها الحكومة الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق باريس الاقتصادي (التسريبات الضريبية) والاستقطاعات التي تطبقها إسرائيل من جانب واحد مقابل ما يسمى "مدفوعات السجناء"^٩. وأخيرا، لا يتوقع على المدى المتوسط زيادة المنح المقدمة من المانحين.^{١٠}

جيم: ... في حين حافظ القطاع المصرفي على استقراره بوجه عام...

١٠- ظل القطاع المصرفي مستقرا بوجه عام (الجدول ٣ والشكل البياني ٤).^{١١} وفي نهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٢، ظل رأسمال القطاع المصرفي (١٦,٧٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر) كافيا وتحسنت ربحيته (١٠,٤٪ عائد على أسهم رأس المال) متجاوزة مستوى ما قبل الجائحة، في حين ظلت القروض المتعثرة ثابتة بنسبة ٤,٢٪ من مجموع القروض. وزادت الأصول السائلة في القطاع المصرفي، وبلغت ٤٧٪ من الالتزامات قصيرة الأجل في نهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٢، غير أن إدارة السيولة ظلت تواجه المعوقات من خلال القيود المفروضة على تحويل السيولة النقدية بالشيكال الإسرائيلي من الضفة الغربية إلى إسرائيل. ونتيجة لذلك، بلغ فائض السيولة بالشيكال الإسرائيلي لدى البنوك ٥ مليارات شيكل إسرائيلي جديد (أي ما يعادل ٧,٢٪ من أصولها) في نهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٢. وجددت حكومة إسرائيل خطابات

^٩ قانون السجناء الفلسطينيين الذي وضعته إسرائيل في عام ٢٠١٨ ينص على لستقطاعات إيرادات المقاصة بمبلغ يعادل تقديرات حكومة إسرائيل لمدفوعات السلطة الفلسطينية إلى أسر الفلسطينيين المسجونين أو الذين قوا حتفهم في اعتداءات إرهابية مزعومة وفق القانون الإسرائيلي.

^{١٠} يرجع هذا التحسن المؤقت في ٢٠٢٣ لافتراض صرف منح الاتحاد الأوروبي لعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ معا في ذلك العام.

^{١١} يتألف القطاع المصرفي الفلسطيني من ١٣ بنكا خاصا. ويمتلك أكبر بنكان معا حصة سوقية تبلغ ٤٦٪. وتمثل أصول القطاع المصرفي ١١٦٪ من إجمالي الناتج المحلي.

الحصانة والتعويض عن الأضرار لاثنتين من البنوك الإسرائيلية التي تقدم خدمات المراسلة المصرفية للبنوك الفلسطينية حتى شهر مارس/آذار ٢٠٢٣، بما يضمن استمرار علاقات المراسلة المصرفية دون انقطاع.

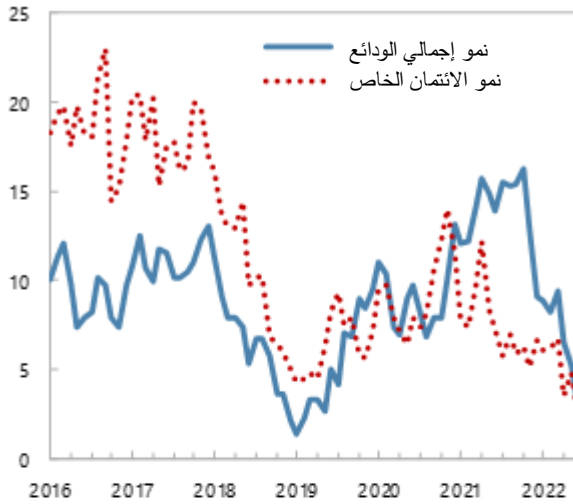
الشكل البياني ٤- الضفة الغربية وغزة: تطورات القطاع المالي، ٢٠١٥-٢٠٢٢

نمو الودائع فاق نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص حتى الربع الأول من ٢٠٢٢ ...

رأس المال لا يزال كافياً ومستوى الربحية أعلى من مستوى الفترة السابقة للجائحة.

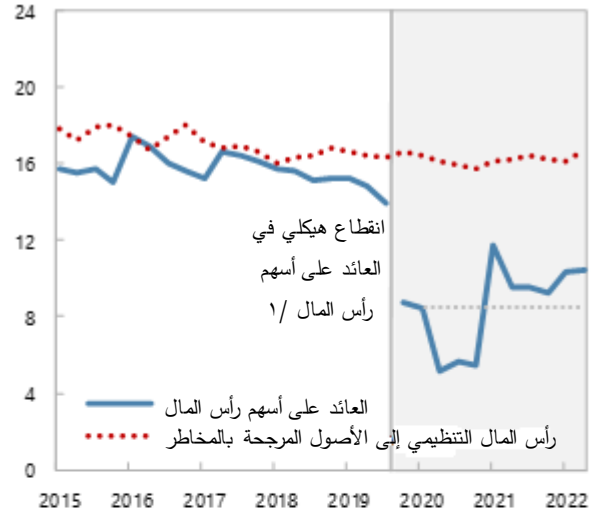
نمو الودائع والائتمان

(التغير % على أساس سنوي مقارن)



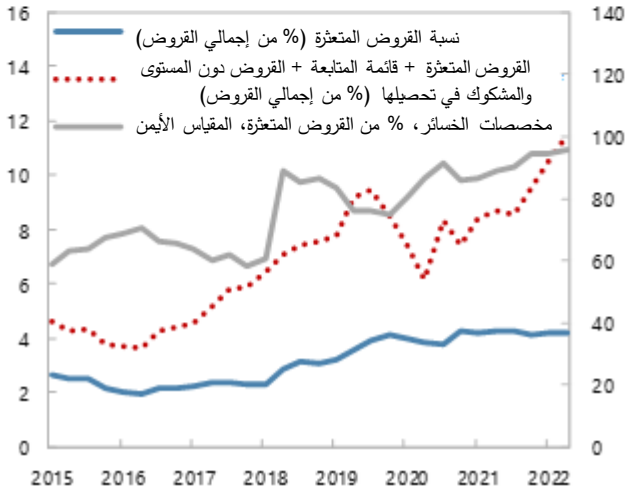
نسبة كفاية رأس المال والربحية

(%)



القروض المتعثرة لم ترتفع إلا بقدر ضئيل، في حين زالت مخصصات الخسائر.

القروض المتعثرة ومخصصات الخسائر



... مما أدى إلى زيادة نسبة السيولة إلى مجموع الأصول

الأصول السائلة

(% من إجمالي الأصول الكلية)



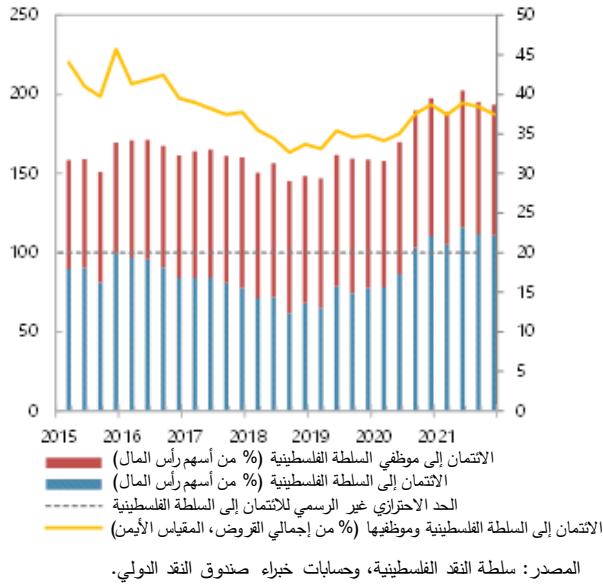
المصادر: سلطة النقد الفلسطينية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ العائد على أسهم رأس المال يتبع طبعة عام ٢٠١٩ من المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي اعتباراً من الربع الرابع من ٢٠١٩ وما بعده. أما أرقام السنوات السابقة فهي تتبع مرشد عام ٢٠٠٦ وبالتالي لا يمكن مقارنتها.

دال: ... وهناك مخاطر جسيمة دائمة.

١١- **تفرض الأوضاع السياسية والاجتماعية-الاقتصادية مخاطر سلبية واضحة.** فمشاعر الإحباط السائدة بسبب عدم التقدم في عملية السلام، والبطالة، والفقر، وعدم الرضا بالسياسات الداخلية تهدد بنشوب الاضطرابات المدنية أو الدخول في مواجهة أخرى مع إسرائيل. وهناك مخاطر أخرى نتيجة تجدد القيود على التنقل المرتبط بجائحة كوفيد-١٩ والحرب الدائرة في أوكرانيا. وفي حالة تحقق هذه المخاطر فإنها قد تؤدي إلى تسارع الزيادات الحادة في أسعار الغذاء والوقود، والتأثير سلباً على مشاعر الثقة ومستويات الاستثمار ومعدلات النمو (المرفق الأول). وفي غياب هوامش الأمان المالي وضيق الحيز المتاح للتيسير النقدي، لن يكون يوسع السلطات تخفيف الأعباء بقدر كبير. ومع ذلك، فإنها قد تحاول التخفيف من حدة زيادات أسعار التجزئة للوقود والكهرباء، الأمر الذي سيترتب عليه ارتفاع مصروفات دعم أسعار الوقود والكهرباء.

١٢- وضع المالية العامة يجلب المخاطر على القطاع المصرفي والاقتصاد الحقيقي.



السلطة الفلسطينية^{١٢}. وفي حالة عدم تغيير مسار المالية العامة أو وقوع صدمات التطورات المعاكسة التي تؤثر على مديونية السلطة الفلسطينية (المرفق الثاني) سوف تزداد المخاطر الائتمانية على حجم هذا الانكشاف، مما سيخفض جودة الأصول المصرفية ويهدد الاستقرار المالي في نهاية المطاف. وفي حالة تعرض البنوك للضغط فإن قدرة السلطات ستكون محدودة لتوفير دعم السيولة اللازم. وفي الوقت نفسه، يشكل حجم المتأخرات الكبير والمتزايد المستحق على السلطة الفلسطينية للموردين وموظفي القطاع العام مصدر خطر على الاقتصاد الحقيقي.

١٣- ومن المخاطر الأخرى التي تحيط بالقطاع المصرفي احتمال اضطراب علاقات المراسلة المصرفية بالشيكال الإسرائيلي وتدهور جودة الأصول. ولحين إيجاد بدائل لترتيبات

علاقات المراسلة المصرفية (الفقرة ٣٢) فإن أي اضطراب يصيب علاقات المراسلة المصرفية الحالية بالشيكال الإسرائيلي ستكون له عواقب اقتصادية وخيمة نظراً للترابط بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي واستخدام الشيكال على نطاق واسع في الأراضي الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وقف العمل بتدابير إهمال الدين المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٢ يمكن أن يكشف ضعف جودة الأصول المصرفية - لا سيما في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقروض الاستهلاكية. وقد تتدهور كذلك حافظات القروض في غزة نتيجة صعوبة الأوضاع على أرض الواقع والدمار الذي أصاب البنية التحتية المادية أثناء جولة الصراع التي نشبت في مايو/أيار ٢٠٢١. ومع ذلك، فإن نسبة تغطية القروض المتعثرة المرتفعة بواقع ٩٦٪ توفر هامش أمان كبير.

^{١٢} في نهاية ٢٠٢١، بلغ حجم انكشاف البنوك المباشر ٢١٪ من مجموع القروض (حوالي ١١٪ من الأصول أو ١١١٪ من أسهم رأس المال - متجاوزاً الحدود الاحترازية غير الرسمية وقدرها ١٠٠٪)، في حين أدت القروض المقدمة لموظفي السلطة الفلسطينية إلى زيادة نسبة القروض بواقع ١٦٪ (٨٪ من الأصول) في هيئة انكشاف غير مباشر إلى جانب الانكشاف غير المباشر أيضاً من خلال القروض المقدمة للموردين التابعين للسلطة الفلسطينية. وفي نهاية فبراير/شباط ٢٠٢٢ انخفض حجم الانكشاف المباشر إلى ١٠٤٪ من أسهم رأس المال.

١٤- وتتفق السلطات عموماً مع آراء الخبراء بشأن الآفاق والمخاطر. فقد أحاطت علماً بازدياد الأعباء التي يضعها التضخم على كاهل السكان. واتفقت السلطات على أن آفاق المالية العامة الحالية تفرض مخاطر على الأوضاع وتقتضي إصلاحاً وأوضح أن معظم التسيّرات الضريبية يمكن تسويتها إذا التزمت إسرائيل بأحكام اتفاق باريس الاقتصادي. وإزاء هذه الخلفية، تؤكد السلطات أنه تم احتواء عجز الموازنة في ٢٠٢١ رغم هشاشة الوضع السياسي والاقتصادي-الاجتماعي بدعم من أداء الإيرادات الجيد الذي استمر في عام ٢٠٢٢.

ضرورة الإصلاح

إن تعزيز النمو ووضع الموارد العامة على مسار مستدام يتطلبان تنفيذ إصلاحات طموحة تمتد على مدار عدة أعوام وإقامة تعاون وثيق بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والمانحين. وكان [تقرير مايو/أيار ٢٠٢٢ المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة من إعداد خبراء الصندوق قد أرسى المَعْلَمَات العامة لسيناريو الإصلاح المالي الكلي وكيفية مساهمة كل من الأطراف المعنية. ولا يتناول هذا التقرير إعادة النظر في سيناريو الإصلاح، بل يبيّن على أساس ما تضمنه بتقديم المزيد من التفاصيل حول الإصلاحات اللازمة لتحقيق أهدافه. ومن شأن تنفيذ الإصلاحات المبينة أناه، مجتمعة، على نحو مستدام ومدروس بعناية، أن يساعد في استعادة القدرة على إبقاء الدين في حدود مستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وتخفيض البطالة والفقر.](#)

ألف: إصلاح المالية العامة

الضفة الغربية وغزة: عمليات الحكومة المركزية في المالية العامة

(% من إجمالي الناتج المحلي، أساس الاستحقاق) ١/

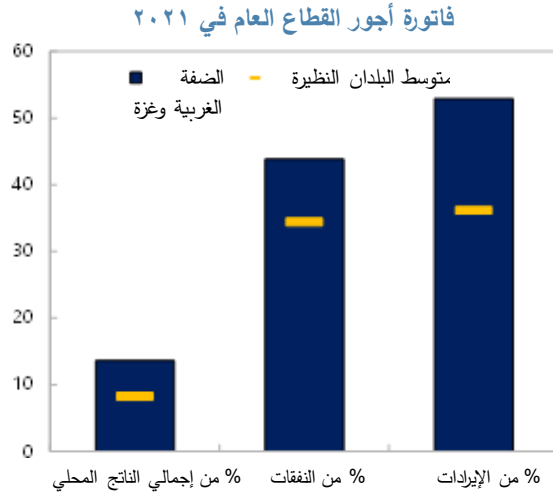
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٠
٢٥,٨	٢٦,٢	٢٥,٣	٢٥,٣
٢٤,١	٢٣,٤	٢٣,٥	٢٢,١
٥,٩	٥,٧	٥,٥	٤,٧
١٦,٥	١٥,٦	١٦,٠	١٥,١
١,٣	٠,٩	١,٠	٠,٧
٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٤
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٦
١,٦	٢,٨	١,٨	٣,١
٢٩,٢	٣٠,٠	٣٠,٥	٣٢,٦
١٣,٣	١٣,٠	١٣,٤	١٢,٩
٤,٣	٣,٨	٤,٥	٤,٢
٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٤
٦,٧	٥,٩	٧,٦	١٠,٤
٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢
٢,٠	١,٥	٢,١	٢,٢
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٦
١,٣	٣,٩	١,٣	١,٨
٣,٥-	٣,٨-	٥,٢-	٧,٤-

المصادر: السلطة الفلسطينية؛ وتقديرات وتوقعات صندوق النقد الدولي.

١/ على أساس توقعات الخبراء لإجمالي الناتج المحلي.

١٥- تتوخى موازنة ٢٠٢٢ تحقيق تخفيضات كبيرة في الإنفاق، ولكن السياسات الأساسية لتحقيق هذه النتائج لا تزال مطروحة للنقاش. وتشير تنبؤات الموازنة إلى عجز في المالية العامة قدره ٣,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي. وهذا العجز المنخفض يعزى حصرياً تقريباً لانخفاض الإنفاق الجاري، لا سيما على التحويلات، والسلع والخدمات، وصافي الإقراض، والأجور. وتستخدم هذه التخفيضات في الإنفاق، إلى جانب الزيادات المتوقعة في الدعم المقدم من المانحين للمشروعات، لزيادة الإنفاق على التنمية في الموازنة إلى ثلاثة أضعاف ليصل إلى ٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي. غير أن السياسات التي ستحقق هذه الوفورات المتوقعة لم تتم صياغتها وتنفيذها حتى الآن. وبالتالي، لم يدرج الخبراء في السيناريو الأساسي هذه الوفورات ولا نفقات التنمية الإضافية المتضمنة في الموازنة.

١٦- ولزيادة فرص النجاح سوف يتعين توخي الدقة في تسلسل تنفيذ أي إصلاحات وإبلاغها للجمهور. وينبغي أن تركز الإصلاحات بداية على تدابير "سد الفجوة" التي يمكن اتخاذها على المدى القصير، يليها التنفيذ التدريجي لإصلاحات طموحة على المدى المتوسط وفق تسلسل دقيق. وستتطلب الإصلاحات التزاماً سياسياً قوياً على المدى المتوسط وينبغي أن تقترن باستراتيجية تواصل فعالة بشأن احتياجاتها.



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ تعديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ البلدان النظيرة تتألف من البلدان المستوردة للنقط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

١٧ - تسهم فاتورة أجور القطاع العام مساهمة كبيرة في الضغوط على المالية العامة وسوف تتطلب إصلاحاً متعمقاً. ففي عام ٢٠٢١ كانت فاتورة الأجور تمثل ٤٤٪ من مجموع الإنفاق و ٥٧٪ من مجموع الإيرادات (باستثناء المنح). والسبب الرئيسي هو ارتفاع أجور القطاع العام نسبياً (شاملة العلاوات)، نتيجة زيادات الرواتب المرتفعة في السابق، غالباً على نحو غير متزامن مع التضخم والاتجاهات العامة لأجور القطاع الخاص.^{١٣} وبالإضافة إلى ذلك، أدى نظام الترقيات التلقائية على أساس الأقدمية بدلاً من مستوى الأداء إلى خلق هيكل للتدرج الوظيفي متضخم في القمة حيث يزيد عدد الموظفين في المستويات العليا عنه في أي بلد آخر. ورغم تضخم العمالة في بعض الجهات، فإن حجم القطاع العام الكلي ليس أكبر من اللازم وفق المعايير الدولية، حتى بإضافة موظفي غزة.^{١٤}

١٨ - تعمل السلطات مع البنك الدولي لتحديد مقترحات الإصلاح. التوصل إلى اتفاق بشأن سياسات إصلاح فاتورة الأجور وتنفيذها سيستغرقان وقتاً طويلاً، وبالتالي فإن الوفورات المحتملة ستتحقق غالباً بالتدرج مع مرور الوقت. وقد تشمل خيارات السياسات ما يلي:

قصيرة الأجل

- مواصلة تنفيذ السياسة المؤقتة الحالية بصرف رواتب موظفي القطاع العام جزئياً مع إعفاء أصحاب الدخل الدنيا، إلى أن تؤدي إصلاحات السياسات إلى تحقيق وفورات كبيرة في فاتورة الأجور.
- تعليق كل أشكال التوظيف في القطاع العام بصفة مؤقتة وبالتالي الاقتصار على تعيين موظف واحد بعد أقصى عن كل موظف يخرج من الخدمة. وتلبية احتياجات التوظيف في قطاعات معينة عن طريق تحويل الموظفين بين الإدارات المختلفة.
- تعليق زيادات الرواتب والعلاوات التالية للموظفين فوق درجة وظيفية معينة.
- تعليق كل الترقيات للموظفين المدنيين وموظفي قوى الأمن لبقية عام ٢٠٢٢.

^{١٣} راجع دراسة [World Bank 2016 public expenditure review](#). وتطبق السلطة الفلسطينية زيادة تدرجية إلزامية على أساس سنوي بنسبة ١,٢٥٪ بالإضافة إلى زيادات أخرى في حدود ٣-٤٪. وفي آخر الربع الأول من ٢٠٢٢، كان متوسط الراتب في القطاع العام قد تجاوز متوسط الراتب في القطاع الخاص بنسبة قدرها ٣٢٪.

^{١٤} يمثل القطاع الأمني قرابة ١٠ موظفين من كل ألف مواطن، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ قرابة ٤,٥ / ١٠٠٠ (تقرير البنك الدولي لشهر مايو/أيار ٢٠٢٢ المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة). ويضم قطاعاً التعليم والصحة كذلك أعداداً أكبر من الموظفين مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة (ارتفاع نسبة الأطباء إلى المرضى، على سبيل المثال).

متوسطة الأجل

- إصلاح نظام العلاوات ودمجها في الراتب الأساسي.
- وقف العمل بزيادات الرواتب التلقائية وإصلاح سلم الرواتب للتعيينات الجديدة.
- النظر في توفير حوافز للتقاعد المبكر، بشرط دقة توجيهها للمستحقين (مثل موظفي قوى الأمن، والموظفين ذوي الخدمة الطويلة) وفعالية تكلفتها، وعدم إضعافها مقومات بقاء نظام التقاعد.
- إجراء مراجعة وظيفية لنظام الخدمة المدنية، شاملا غزة، وتنفيذ إصلاح واسع النطاق لنظام الخدمة المدنية يتواءم مع رؤية جديدة حول دور الحكومة. وسوف تتمثل الأهداف الرئيسية في توائم التوظيف مع الوظائف اللازمة واحتياجات الجمهور. وسوف تشمل الإصلاحات تحديث إدارة الموارد البشرية (على سبيل المثال، الترقيات على أساس الجدارة، وتقييم الأداء السنوي)، وإعادة هيكلة المؤسسات العامة أو دمجها واستراتيجية التنقل الوظيفي عند اللزوم، واعتماد التكنولوجيا الرقمية.

١٩- وترى السلطات أن فاتورة الأجور هي التحدي الأكبر أمام الموارد العامة. وتعزز تقليص التوظيف في القطاع العام، ومن ثم تخفيض فاتورة الأجور بدرجة كبيرة، من خلال برنامج جديد للتقاعد المبكر لموظفي الخدمة المدنية وموظفي قوى الأمن على السواء. وأكدت السلطات كذلك أهمية احتواء التعيينات اللاحقة وتعزز بدلا من ذلك الاعتماد على التدوير الوظيفي بحيث يشغل الموظفين الحاليين المناصب الشاغرة. وتعزز السلطات دمج بعض العلاوات في الراتب الأساسي ومواصلة التزامها بالعودة إلى دفع الرواتب بالكامل بمجرد أن تسمح الأوضاع بذلك. وفي هذا السياق، أنشأت لجانا رفيعة المستوى لمواصلة تطوير مقترحات الإصلاح.

صافي الإقراض

٢٠- يشكل صافي الإقراض كجبا ضريبيا هائلا للنمو. وقد بلغ صافي الإقراض ٢,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١. ويشير إلى النظام الذي تقوم إسرائيل بموجبه بخصم المدفوعات (بما في ذلك غرامات التأخير ومعالجة المديونية المستحقة) نظير خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي المقدمة للمستهلكين الفلسطينيين عبر الهيئات الحكومية المحلية وشركات التوزيع الفلسطينية من إيرادات المقاصة التي تقوم بتحصيلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية.^{١٥} ونظرا لأن الهيئات الحكومية المحلية وشركات التوزيع الفلسطينية مسؤولة رسميا عن تحصيل ودفع هذه الفواتير، فإن صافي الإقراض في الواقع يمثل دينا على هذه الهيئات والشركات للسلطة الفلسطينية (ومن ثم جاء هذا المصطلح) وتشكل الخصومات المقترنة بها تحويلات من الحكومة المركزية لهذه الهيئات الحكومية والشركات الفلسطينية. ويتألف العنصر الأكبر من صافي الإقراض من إمدادات الكهرباء إلى غزة، تليها إمدادات الكهرباء إلى الضفة الغربية، ثم إمدادات المياه وأخيرا توفير خدمات الصرف الصحي.

٢١- ويتسبب صافي الإقراض في تشويه الحوافز ويعكس مواطن الضعف في العلاقات بين مستويات الحكومة. فالنظام الحالي لا ينص على مساءلة الهيئات الحكومية المحلية وشركات التوزيع الفلسطينية ومن ثم يشجع على انتشار ثقافة عدم الدفع. فعلى سبيل المثال، تستخدم الهيئات الحكومية المحلية جانبا من تحصيلاتها لدفع مصروفات أخرى (كالتعليم والصحة والمشروعات المحلية) كما أنه من المعروف عن شركات التوزيع قيامها بالدفع لمساهميها قبل الموردين الإسرائيليين. ويترتب على ذلك أيضا مطالبات مقابلة

^{١٥} وينص قانون الكهرباء العام رقم ١٣ الصادر في عام ٢٠٠٩ على دمج خدمات توزيع الكهرباء في المحافظات في خمس شركات فلسطينية مرخصة لتوزيع الكهرباء (مملوكة للمحافظات). غير أن عددا كبيرا من المحافظات لم ينضم إلى هذه الشركات مما أدى إلى قيام شبكة متداخلة من البنى التحتية للتوزيع تقتصر إلى الكفاءة بدرجة كبيرة.

كبيرة تفتقر للشفافية، عندما تستقطع السلطة الفلسطينية الإيرادات المخصصة التي تقوم بتحصيلها نيابة عن الهيئات الحكومية المحلية لموازنة الخصومات الإسرائيلية.^{١٦}

٢٢ - **تفاقم صافي الإقراض نتيجة اتساع مشكلات شبكة الكهرباء.** أدى نقص الاستثمارات في صيانة وتحديث شبكة الكهرباء إلى خسائر فنية كبيرة. وهناك خسائر غير فنية كبيرة أيضا ترجع في المقام الأول للسرقات، وأخطاء قياس الاستهلاك، وعدم القدرة على الوصول إلى العدادات في المنطقة (ج)، والحسابات غير الصادر عنها فواتير. وتسهم كذلك الأسعار المرتفعة من المورد الإسرائيلي في زيادة مواطن الضعف.^{١٧} وتبرز هذه المشكلات بصفة خاصة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، حيث تقل فرص قياس الاستهلاك وعدم التحصيل هو السمة الشائعة، وفي غزة، حيث لا تحصل السلطة الفلسطينية أي إيرادات عن المرافق العامة. وتعاني شبكة المياه وشبكة الصرف الصحي من نفس المشكلات.

٢٣ - **وسوف يتطلب تخفيض صافي الإقراض تنفيذ إصلاحات على عدة مستويات وعلى مدار سنوات طويلة.** وتشمل خيارات السياسات ما يلي:

قصيرة الأجل

- **تعزيز الشفافية:** ينبغي تقسيم الخصومات التي تستقطعها حكومة إسرائيل تقسيما واضحا حسب الخدمة ومتلقيها، وإبلاغها إلكترونيا عبر شبكة الإنترنت قبل فترة كافية من اجتماعات مطابقة البيانات مع السلطة الفلسطينية للسماح بإجراء عمليات التدقيق والمطابقة قبل تنفيذ الخصومات. ويسري الأمر نفسه على خصومات السلطة الفلسطينية من الإيرادات المخصصة لصالح الهيئات الحكومية المحلية.

متوسطة الأجل

- التدرج في إحلال التحويلات الثابتة محل الخصومات الضريبية: وسوف يؤدي ذلك إلى تحفيز عمليات تحصيل الهيئات الحكومية المحلية ويعزز الشفافية في العلاقات بين مستويات الحكومة.
- **إضفاء المهنية على خدمات توزيع المرافق العامة:** وفقا لتوصيات البنك الدولي، ينبغي استكمال الانتقال إلى نظام شركات التوزيع الفلسطينية الموحد بدمج خدمات التوزيع الباقية في المحافظات في شركات التوزيع الفلسطينية القائمة، وضمان استرداد التكلفة. تشجيع اعتماد ترتيبات مماثلة قائمة على المنافسة بالنسبة لخدمات المياه والصرف الصحي. وسوف تؤدي هذه التدابير إلى الحد من أوجه عدم الكفاءة وتحسين مستوى الحوكمة.
- **تحسين القدرات الإدارية في الهيئات الحكومية المحلية وزيادة مصادر إيراداتها الذاتية:** فمن شأن تعزيز القدرات الإدارية (بما في ذلك إدارة السيولة والنقدية) أن يسمح للهيئات الحكومية المحلية بالتعامل مع تدفقات أكبر حجما من الإيرادات الذاتية والخضوع لقدر أكبر من المساءلة أمام المقيمين المحليين. وينبغي أن تفتقر هذه الجهود بإصلاحات لزيادة موارد الهيئات الحكومية المحلية وفي الوقت نفسه الحد من إمكانية استنزاف الهيئات الحكومية المحلية لموارد السلطة الفلسطينية (من خلال مثلا، قيام السلطة الفلسطينية بمراجعة ميزانيات الهيئات الحكومية المحلية واعتمادها وحظر اقتراض الهيئات الحكومية المحلية). وقد يتعين على السلطات النظر في إجراء إصلاح موسع للهيئات الحكومية المحلية عن طريق دمج الهيئات الأصغر.

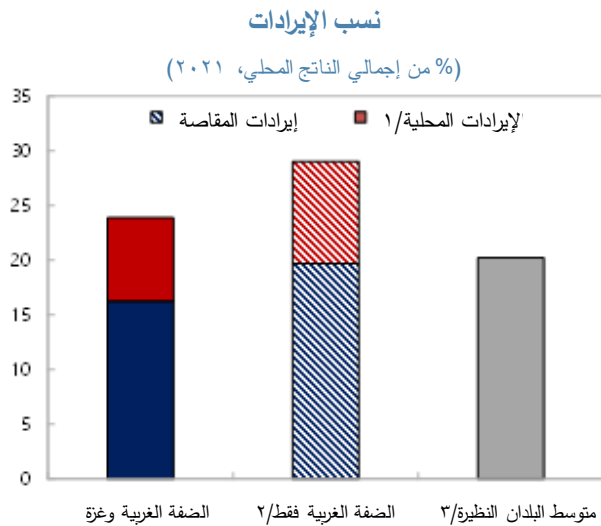
^{١٦} الإيرادات المخصصة تتضمن الضرائب العقارية المحلية، ورسوم التراخيص والطرق وشكلت حوالي ٣٪ من مجموع الإيرادات في ٢٠٢١.

^{١٧} تفرض شركة كهرباء إسرائيل الجانب الأكبر من تعرفة الكهرباء على مستهلكي كهرباء الضغط المتوسط أو المنخفض بدلا من سعر التصدير بالجملة الذي يلغي من التعرفة العناصر غير ذات الصلة.

٢٤ - وترى السلطات أن صافي الإقراض يمثل تحديا كبيرا وتبذل حاليا الجهود للحد من استنزاف موارد المالية العامة. فقد أفادت بأن جانبا كبيرا من المشكلة يتعلق بقطاع غزة - الواقع خارج نطاق سيطرتها تماما، والمنطقة (ج) - التي ليست لها فيها أي صلاحيات إنفاذ، ومعسكرات اللاجئين، بينما معدلات التحصيل في المناطق الأخرى مرتفعة بوجه عام. ومع ذلك، هناك إجراءات معينة يمكن أن تساعد في هذا الشأن. فقد أنشأت السلطات، على سبيل المثال، وحدة متخصصة لإعداد قاعدة بيانات تضم مطالبات مقابلة ودليل لإجراءات التعامل معها. ولضمان شموليتها، سوف تتطلب قاعدة البيانات المزيد من المعلومات الآتية من إسرائيل عن الفواتير والخصومات. وسوف يكون التعاون الإسرائيلي مطلوباً في مجال الإنفاذ (على سبيل المثال قطع الخدمة في حالة عدم الدفع) في المنطقة (ج) والسماح ببناء محطات كبيرة لتوليد الطاقة الشمسية، وكلاهما سيساهم في التخفيف من المشكلة. وإجراء المزيد من الإصلاحات الطموحة للهيئات الحكومية المحلية أو إلزام الهيئات الممتعة بالانضمام إلى شركات توزيع الكهرباء الفلسطينية يتسم بالحساسية السياسية ولا يمكن أن يتم إلا بالتوازي مع زيادة موارد الهيئات الحكومية المحلية. ومع ذلك، ستبدأ السلطات مشروعا تجريبيا يسمح لخمس محافظات بتحصيل ضرائب الممتلكات بنفسها، وتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الشعور بالملكية وتعزيز التحصيل.

الإيرادات الضريبية

٢٥ - وضعت السلطات استراتيجية طموحة لتعزيز الإيرادات المحلية. وعلى الرغم من أن مستوى تحصيل الإيرادات الضريبية



المصادر: السلطة الفلسطينية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ شاملة كل الإيرادات الأخرى الضريبية وغير الضريبية.
٢/ تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
٣/ البلدان النظيرة تتألف من البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

أعلى كثيرا من المستويات في البلدان النظيرة، فإن الاستراتيجية تركز بالشكل الملائم على توسيع القاعدة الضريبية من خلال مكافحة التهرب الضريبي والجمركي. وتتمثل الأولوية الرئيسية في مكافحة قصور الإبلاغ بين أصحاب المهن الحرة (كالأطباء والمحامين) (الإطار ١). ولتحقيق هذا الهدف، تعمل السلطات على تقوية تبادل معلومات البنوك مع السلطات الضريبية. وفي حين ترى السلطة الضريبية أن الممارسة المثلى هي جمع معلومات معينة ذات صلة بالضرائب من المؤسسات المالية، فسوف يتعين توخي الحرص في صياغة الطرائق والإجراءات المحددة للتأكد من توافر الضمانات الوقائية الملائمة، وتطبيق ضوابط وتوازنات لمنع التجاوزات، وتخفيض العبء على البنوك إلى أدنى حد. وتتوخى الاستراتيجية الضريبية تنفيذ قانون ضريبة القيمة المضافة الجديد الذي أقره مجلس الوزراء مؤخرا، بالإضافة إلى قانون جمركي جديد وإدخال تعديلات على قانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١١. وقد تتطوي الاستراتيجية أيضا على نفقات ضريبية إضافية (التحول

الإطار ١ - استراتيجية الإيرادات ٢٠٢٢ - ٢٠٢٥

يتمثل الهدف من استراتيجية الإيرادات التي وضعتها السلطات في تعزيز الإيرادات الضريبية المحلية. وتكمن العناصر الرئيسية في هذه الاستراتيجية فيما يلي:

- تحديد وتسجيل المكلفين غير المسجلين (توسع أهلي).
 - تعزيز التنسيق مع شرطة الجمارك لكبح عمليات التهرب الضريبي.
 - إنشاء إدارة تتولى إدارة مخاطر الإيرادات.
 - وضع استراتيجية للتدقيق الضريبي على أساس المخاطر.
 - مطالبة الأعمال المكلفة ضريبياً باستخدام آلات تسجيل النقد.
 - تعزيز التنسيق مع الهيئات الحكومية ذات الصلة من أجل تبادل المعلومات.
 - ربط القطاع العام إلكترونياً بالقطاع الخاص، لا سيما القطاع المصرفي، لتيسير تبادل المعلومات بشأن المكلفين.
 - تطوير البوابة الإلكترونية للمكلفين الضريبيين وتشجيع استخدامها.
 - وضع تشريعات ولوائح لتنظيم التجارة الإلكترونية.
 - دمج مصلحتي الضرائب والجمارك دمجا كاملا عن طريق استكمال إقامة شبكة تضم مختلف نظم المعلومات الحاسوبية (بما في ذلك قاعدة بيانات شاملة للمكلفين الضريبيين) وإنشاء إدارة للفحص الجمركي والضريبي.
 - أتمتة كافة الإجراءات الجمركية والضريبية وتوفير خدمات إلكترونية للمكلفين الضريبيين، بما في ذلك نظام إصدار الفواتير الإلكترونية.
 - تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد.
- وتؤكد الاستراتيجية كذلك أهمية "التحول القطاعي" في النظام الضريبي. وعلى وجه الخصوص، تعتمد السلطات تطبيق معدلات ضريبية جذابة على قطاعات معينة (مثل التعليم، التجارة الإلكترونية، العقارات، الصحة، المهن الحرة، الزراعة، السياحة) لتشجيع تطوير هذه القطاعات.

٢٦ - ويتطلب الأمر التعاون بين السلطة الفلسطينية وحكومة

إسرائيل من أجل زيادة الإيرادات وتحسين الشفافية. فسوف تكون هناك أهمية قصوى لإجراء التغييرات المنتظمة التي تتجاوز مدفوعات المرة الواحدة حتى يمكن حل مشكلة التسرب الضريبي - التي تقدر بحوالي ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٢ - أو الحد منها على أقل تقدير. ويمثل إطلاق المشروع التجريبي لضريبة القيمة المضافة الإلكترونية في شهر مارس/آذار خطوة أولى جيدة على الطريق لمعالجة تسرب ضريبة القيمة المضافة. وفي إطار هذا المشروع التجريبي، يمكن للتجار على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إصدار إيصالات إلكترونية للمعاملات. وبينما يعد الاشتراك في هذا النظام إلزامياً للتجار الفلسطينيين فإنه لا يزال طوعياً حتى الآن بالنسبة

التسريبات الضريبية الرئيسية، ٢٠٢٢	
التدفقات السنوية، % من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٢	
المجموع	١,٨
ضريبة القيمة المضافة ^١	٠,٨
رسوم معبر اللبني	٠,١
رسوم المناولة	٠,٥
منها: الوقود	٠,٢
أخرى	٠,٤

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ الخسائر غالباً بسبب الفواتير الناقصة.

للتجار الإسرائيليين، مما أدى إلى تحقيق حصيلة متواضعة. وفي المرحلة القادمة، هناك حاجة للعمل بشكل حاسم للحث على مشاركة كل التجار الإسرائيليين ومن ثم دخول كل عمليات الشراء في النظام. ونظراً للزيادة الكبيرة في حجم التجارة على مدار العقدين ونصف العقد الماضية فإن الفرصة ملائمة الآن لإعادة النظر في رسوم المناولة^{١٨}. ومن شأن إعفاء واردات الوقود من المكوس وضريبة القيمة المضافة بدلاً من الممارسة المعمول بها حالياً بتحصيلها ثم رد الضريبة لاحقاً للسلطة الفلسطينية بعد خصم رسوم المناولة بنسبة ٣٪

^{١٨} تستخدم حالياً رسوم المناولة البالغة ٣٪ في تمويل حصة أكبر من اللازم من الميزانية الكلية لإدارة الجمارك وضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية عند مقارنتها بحصة الواردات الفلسطينية من مجموع الواردات التي تتناولها هذه الإدارة.

أن يكون خطوة أولى مهمة في هذا الصدد. وبالنسبة لرسوم المغادرة عبر جسر النبي (الملك حسين)، قررت حكومة إسرائيل من طرف واحد زيادة هذه الرسوم ثلاثة أضعاف لكنها لم تشارك السلطة الفلسطينية في هذه الإيرادات الإضافية. وبالإضافة لما سبق، هناك حاجة لزيادة الشفافية من خلال نشر تقارير تفصيلية عن المبالغ التي تقوم إسرائيل بخصمها، وذلك على الموقع الإلكتروني لحكومة إسرائيل على سبيل المثال. ومن شأن تيسير وصول مؤسسات الأعمال الفلسطينية إلى المنطقة (ج) في الضفة الغربية وتحويل الإيرادات الضريبية عن الأنشطة الاقتصادية في المنطقة (ج) (خارج حدود المستوطنات والمواقع العسكرية) تماشياً مع اتفاق باريس الاقتصادي أن يكون له أثر عميق على الإيرادات. وأخيراً، تشكل الإيرادات التي تستقطعها إسرائيل بقرار من جانب واحد نظير مدفوعات السجناء ثقلاً ضريبياً كبيراً على الاقتصاد.^{١٩} فهناك حلول أخرى يمكن التوصل إليها لدعم الأسر المحتاجة، وهو ما ينبغي أن يقرن بوقف هذه الخصومات والإفراج عن أرصدة الأموال المستقطعة.

٢٧ - وترى السلطات أن استراتيجيتها للإيرادات تشكل ركيزة لأداء الإيرادات الجيد في الآونة الأخيرة وتتوقع أن مواصلة تنفيذها تدريباً سيؤدي إلى استمرار تعزيز الإيرادات. وتتاقش السلطات في الوقت الراهن خيارات مختلفة لتبادل معلومات الحسابات المصرفية مع السلطات الضريبية، وذلك بالبناء على مشورة بعثة المساعدات الفنية بخصوص إدارة الإيرادات الموفدة مؤخراً من صندوق النقد الدولي. وتؤيد السلطات بشدة سرعة التقدم في إيجاد حل للملفات المالية العالقة، وأشارت إلى أنها ترى أن بعض خصومات إيرادات المقاصة ذات طابع يفتر للشفافية ومن ثم جزافياً. وتعرب السلطات عن رغبتها في تحقق توسع سريع في تغطية ضريبة القيمة المضافة الإلكترونية لتشمل كافة جوانب التجارة وتخفيض رسوم المناولة، مع إعفاء مشتريات الوقود منها، والمضي قدماً بنقل إدارة الجمارك إلى السلطة الفلسطينية. وترى السلطات أن المناقشات المكثفة بين وزارتي المالية الإسرائيلية والفلسطينية يمكن أن تساعد في إحراز التقدم في قضايا المالية العامة، وأوضحت السلطات كذلك أنه في ظل الظروف السياسية لا يزال الحصول على بيانات المالية العامة الجيدة من غزة مستعصياً.

قضايا أخرى في المالية العامة

٢٨ - يمثل إصلاح نظم الرعاية الصحية والتقاعد العام ودعم الوقود مجالات محتملة أخرى للإصلاح. وينبغي مراعاة التدرج في مثل هذه الإصلاحات واقتربانها بزيادة الدعم الاجتماعي للأسر الأشد احتياجاً وزيادة الإنفاق على التنمية، كما ينبغي توخي الوضوح في التواصل الجماهيري بشأنها للحد من احتمالات الاضطرابات الاجتماعية.

- الإنفاق على الصحة العامة يتأثر بارتفاع الأجور (٦٠٪ من ميزانية وزارة الصحة)، والتحويلات الطبية إلى الخارج (٩٠٪ من الإنفاق على غير الأجور)، وارتفاع التكاليف الدوائية.^{٢٠} وساهمت في هذه الزيادة عدة عوامل منها نقص الكفاءة، وازدواجية الخدمات، والمطالبات المشكوك فيها أو الاحتياالية، والتركيز على الحصول على الرعاية الطبية التخصصية بدلاً من الرعاية الأولية. وبالإضافة إلى ذلك، يفتر نظام التأمين الصحي الحكومي للتمويل الكافي، مما يفرض مخاطر مالية كبيرة على السلطة الفلسطينية.^{٢١}

^{١٩} استقطعت إسرائيل منذ عام ٢٠١٩ مبلغ يقدر بنحو ٥٨٠ مليون دولار أمريكي (أي ٢,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٢) من إيرادات المقاصة لحساب مدفوعات السجناء.

^{٢٠} راجع دراسة (World Bank PER 2016) وتقرير (AHLC Report (May 2022)

^{٢١} أنشئ نظام التأمين الصحي الحكومي في عام ١٩٩٤، ويوفر خدمات التأمين الصحي للمساهمين وعلى أساس عدم المساهمة لمن يواجهون صعوبات المعيشة. وعلى مدار السنين، زادت نسبة المشتركين غير المساهمين فانخفضت إيرادات التأمين الصحي وارتفعت نفقاته، مما زاد من الضغوط على ميزانية السلطة الفلسطينية.

• وبالنسبة لنظام التقاعد العام للموظفين المدنيين وموظفي قوى الأمن فهو مجزأ ومعقد، ويتألف من أربعة أنظمة مختلفة.^{٢٢} وتوفر كل البرامج مزايا سخية، وبعضها يقدم معدلات إحلال تصل إلى ١٠٠٪ من آخر راتب، ومعايير أهلية واسعة، وخيارات للتقاعد المبكر من سن ٤٥ عاما. ومن الناحية القانونية، فإن نظام التقاعد (النظام الثاني) الموحد هو نظام ممول بالكامل، ولكن الحكومة عجزت عن تقديم المساهمات المطلوبة بالكامل وبالتالي أصبحت أصول صندوق التقاعد في الوقت الراهن غير كافية للوفاء بالالتزامات المستقبلية، مما أفقد النظام صفة الاستدامة. ولكن من الناحية العملية، فإن النظام يعمل كنظام معاشات للتقاعد غير ممول، مع قيام السلطة الفلسطينية بدفع مصروفات معاشات التقاعد الحالية، من خلال صندوق التقاعد، أو في حالة موظفي قوى الأمن، إلى المستفيدين مباشرة.

• وفيما يتعلق بأسعار تجزئة الوقود فيتم تحديدها من جانب السلطة الفلسطينية حسب كل نوع من أنواع الوقود في الأراضي الفلسطينية. ويغطي دعم الوقود الخسائر التي تتحملها الهيئة العامة للبترول عن بيع الوقود في الأراضي الفلسطينية بأقل من سعر الشراء. وتغطي السلطة الفلسطينية هذه الخسائر من خلال مبالغ رد ضريبة الوقود، التي بلغ مجموعها في ٢٠٢١ نسبة قدرها ٤,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومع تزايد أسعار الوقود زاد العبء المالي إلى ٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي المتوقع لعام ٢٠٢٢ في النصف الأول من السنة، في سياق سعي السلطة الفلسطينية لاحتواء ترمير أثر أسعار الاستيراد إلى المستهلكين.

٢٩ - ومن شأن تحسين آليات الإدارة المالية العامة أن يدعم سياسات المالية العامة. يشير تقرير برنامج الإنفاق العام والمسؤولية المالية لعام ٢٠١٨ من إعداد البنك الدولي إلى وجود مكامن ضعف في الجدول الزمني للميزانية، وفي تعيين حدود قصوى ملزمة للنفقات، وفي مدى فعالية الضوابط على الالتزامات. ومن الممكن معالجة هذه المسائل بالانتقال التدريجي إلى اعتماد إطار الميزانية متوسطة الأجل، بما في ذلك الضوابط متعددة السنوات على الالتزامات، على نحو يتماشى مع إطار متوسط الأجل للمالية العامة الكلية. وسوف يسهل هذا من تحسين إدارة الاستثمار العام، بما في ذلك عن طريق وضع خطة متوسطة الأجل محددة الأولويات للاستثمار العام. وبالتالي، ينبغي أن تعمل السلطات جاهدة لتحسين إدارة النقدية. وتعمل السلطات حاليا على تعزيز الشفافية والمساءلة عن طريق تحسين مستوى حداثة عمليات تدقيق الحسابات المالية التي يجريها ديوان الرقابة المالية والإدارية، الذي أصدر تقريره لعام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩ وهو على المسار الصحيح حاليا لاستكمال تقرير تدقيق الحسابات للفترة من ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ بنهاية العام الجاري. وينبغي أن تضطلع السلطات بحصر شامل للمتأخرات واعتماد استراتيجية لتسويتها بالتدرج على أساس من المعايير الواضحة والشفافة. وقد تتضمن مثل هذه الاستراتيجية سدادا نقديا للمتأخرات وإبدائها بسندات قابلة للتداول على حد سواء كما يمكن الاستفادة من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص. ومن شأن التحسينات المشار إليها أعلاه في عملية تخطيط الميزانية وتنفيذها أن تساعد أيضا في منع تراكم متأخرات جديدة.

٣٠ - وأبدت السلطات بعض التحفظات إزاء جدوى هذه الإصلاحات في السياق الحالي. وتتفق السلطات على ضرورة الحد أولا من اعتمادها على التمويل بالمتأخرات قبل إنهائه ومن ثم تخفيض المبالغ المستحقة للموردين والموظفين. غير أنها أفادت بأن هذا يتوقف على تحقيق الضبط المالي وزيادة مساهمات المانحين. وأوضحت السلطات أن جانبا كبيرا من المتأخرات المستحقة للموردين هي في قطاع الصحة العامة، وأنها تعمل حاليا على احتواء تكاليف الرعاية الصحية بالحد من التحويلات الطبية للخارج، وإجراء المفاوضات لتخفيض أسعار المنتجات الدوائية، وإعداد قائمة بأسعار الرعاية الصحية الوطنية. ولا ترى السلطات أن البيئة الحالية

^{٢٢} قانون التقاعد لعام ٢٠٠٥ (قانون التقاعد العام رقم ٧) قام بجمع (حفظ الحقوق المكتسبة) نظامي التقاعد الموروثين من مصر (للموظفين المدنيين في غزة) والأردن (للموظفين المدنيين في الضفة الغربية) تحت مسمى النظام الأول (نظام العشرة في المئة) والنظام الرابع (نظام الاثنتين في المئة) على التوالي. وقد أنشئ النظام الثاني (نظام السبعة في المئة) لجميع موظفي القطاع العام (المدنيين والعسكريين) ممن لم تتجاوز أعمارهم ٤٥ عاما في ١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦. ويدخل في هذا النظام الموظفون المعينون حديثا بالقطاع العام. أما النظام الثالث (المعروف أيضا بنظام الخدمة في قوى الأمن) فقد كان معدا أساسا لموظفي الأمن الذين لا تقل أعمارهم عن ٤٥ عاما في ١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦. ولم تعد الأنظمة الأولى والثالث والرابع متاحة لاشترك الداخلين الجدد وجاري حاليا إلغاؤها بالتدرج. أما النظام الثاني فهو نظام شاب، ومعظم المشتركين فيه لم يصلوا بعد إلى سن التقاعد.

ملائمة لإصلاح شامل لنظام التقاعد، وأكدت مجدداً أن المتأخرات المستحقة لصندوق التقاعد ليس لها تأثير مباشر على الاقتصاد الحقيقي. وبالإضافة إلى ذلك، لا ترى السلطات أن المجال يسمح بتخفيض دعم أسعار الوقود في وقت زادت فيه أسعار الجملة للوقود بدرجة كبيرة، لكنها أشارت إلى عزمها تحسين توجيه الدعم للمستحقين وأن وضع المالية العامة قد يدفعها إلى تخفيض دعم الوقود في المرحلة القادمة. وأخيراً، ذكرت السلطات أنه على الرغم من وجود إطار متوسط الأجل للميزانية من حيث المبدأ، فلم يبدأ العمل به بعد نظراً لتقلبات البيئة الاقتصادية الكلية.

باء : قضايا القطاع المالي

٣١ - ينبغي أن تكثف سلطة النقد الفلسطينية اضطلاعها بالمسؤوليات الرقابية والتنظيمية. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة في الوقت الحالي في ظل استمرار انكشاف البنوك الكبير للسلطة الفلسطينية (الفقرة ١٣) واحتمال ظهور الضعف في جودة الأصول الآن بعد انتهاء العمل بتأجيلات سداد القروض وتدابير التسهل التنظيمي المرتطين بجائحة كوفيد-١٩. ولمعالجة هذه المخاطر، ينبغي أن تعزز سلطة النقد الفلسطينية رقابتها القائمة على المخاطر، مستتيرة باختبارات تحمل الضغوط متعددة العوامل التي تم إعدادها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وبالتوصيات التي قدمتها بعثة الصندوق للمساعدة الفنية بشأن الرقابة المصرفية الميدانية القائمة على المخاطر. وينبغي أن تواصل سلطة النقد كذلك تعزيز مجموعة أدواتها المتعلقة بتسوية أوضاع البنوك، وإدارة الأزمات، وشبكات الأمان المالي، تماشياً مع بعثة المساعدة الفنية الجارية من صندوق النقد الدولي والبدء بتشغيل إطار مساعدات السيولة الطارئة الذي أنشأته. وتحسباً لاحتمال زيادة القروض المتعثرة، سوف يتعين على سلطة النقد الفلسطينية تحسين جمع البيانات عن القروض المعادة هيكلتها والمعادة جدولتها والتأكد من التزام كل البنوك بمتطلبات رصد المخصصات. وبالنسبة لسياسات السلامة الاحترازية الكلية، استحدثت سلطة النقد مؤخراً نسبة الرفع المالي وقدرها ٤٪ كما تواصل إنفاذ حدود تركيز القروض.

٣٢ - وسوف يكون الحفاظ على علاقات المراسلة المصرفية بالشيك الإسرائيلي مطلباً ضرورياً لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. تعتمد علاقات المراسلة المصرفية على خطابات الحصانة والتعويض عن الأضرار التي تصدرها حكومة إسرائيل للبنكين الإسرائيليين المراسلين، اللذين يطالبان بمثل هذه الضمانات في ظل المخاطر المتصورة على مستوى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعاونت سلطة النقد الفلسطيني على نحو وثيق مع بنك إسرائيل لوضع آلية بديلة تتألف من شركتين للمقاصة والتسوية مملوكتين للدولة (إحدهما في إسرائيل والأخرى في الضفة الغربية وغزة تعملان كوسيطين بين البنوك الإسرائيلية والفلسطينية)، أو شركة واحدة إسرائيلية مملوكة للدولة تكون على اتصال مباشر مع البنوك الفلسطينية. وبينما تم إحراز تقدم كبير في هذا الخصوص، لم تتخذ بعد سلطة النقد الفلسطينية وبنك إسرائيل القرار حول أي الخيارين الذي يتم تنفيذه. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مشاعر عدم يقين سائدة حول مواصلة تقديم خدمات المراسلة المصرفية المساعدة مثل خدمات تمويل التجارة والصراف الأجنبي، التي توفرها حالياً بعض بنوك المراسلة. وتقود سلطة النقد الفلسطينية كذلك مجموعة من الجهود في الوقت الحالي لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك من خلال التعديلات الأخيرة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تجرم تمويل الإرهاب، وإصدار مرسوم بإدراج قرارات مجلس الأمن بشأن تمويل الإرهاب في التشريعات الوطنية تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية. وقد تلقت سلطة النقد الفلسطينية مؤخراً قدراً من الدعم الفني من صندوق النقد الدولي للاستعداد للتقييم الميداني القادم الذي تجريه فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي مستعدة للعمل بموجب التوصيات التي تصدر في هذا الشأن.

٣٣ - ويتعين الاهتمام كذلك بتراكم فائض السيولة النقدية من الشيك الإسرائيلي في النظام المصرفي الفلسطيني (الإطار ٢ وتقرير "قضايا مختارة"). ورغم أنه لا يشكل للوهلة الأولى مخاطرة على الاستقرار المالي، فإنه يمثل عبئاً على ربحية البنوك، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية المصاحبة للعمليات المتكررة من نقل الأموال وتخزينها خارج خزائن البنوك المكندسة. وللحد من فائض السيولة النقدية، تشجع سلطة النقد الفلسطينية في الوقت الراهن استخدام وسائل الدفع الرقمية. وخفضت الرسوم التبادلية على معاملات محطات

الضفة الغربية وغزة

نقاط البيع المحلية وقامت بمنح تراخيص لخمس شركات تقدم خدمات الدفع الرقمية، مما يتيح لها إنشاء -محافظ إلكترونية.^{٢٣} وتبين المؤشرات المبدئية أن المواطنين غير المتعاملين مع البنوك يستخدمون أيضا هذه الخدمات، مما يعزز من الشمول المالي. ومن شأن اتخاذ إجراء إسرائيلي يطالب أصحاب العمل الإسرائيليين بدفع أجور العمالة الفلسطينية إلكترونيا أن يساهم بدرجة كبيرة في الحد من هذه المشكلة. كذلك، فإن تقوية البنية التحتية للمدفوعات العابرة للحدود بصورة أعم يمكن أن يساهم أيضا في هذا الشأن. ومع ذلك، ينبغي أن ينظر بنك إسرائيل بصفة دورية في زيادة الحد الأقصى المعتاد من المبالغ المالية بالشيكل الإسرائيلي التي يقبلها، على نحو يتماشى مع تقديرات تراكمات النقود الورقية والمعدنية بالشيكل الإسرائيلي من خلال النشاط الاقتصادي الحقيقي.

الإطار ٢: فائض السيولة

تحتفظ البنوك الفلسطينية بمبالغ مالية ضخمة من الشيكل الإسرائيلي. وتتعامل البنوك في البلدان الأخرى عادة مع مبالغ النقد وتكوين العملات التي تحتفظ في خزائنها من خلال المعاملات مع البنوك التجارية والبنوك المركزية الأخرى. غير أن البنكين الإسرائيليين اللذين يقدمان خدمات المراسلة المصرفية للبنوك الفلسطينية توها عن تقديم الخدمات النقدية، كما أن بنك إسرائيل وضع حدودا قصوى على المبالغ المالية بالشيكل الإسرائيلي التي يقبل تحويلها من البنوك الفلسطينية، بذريعة مخاوف غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفائض السيولة بالشيكل الإسرائيلي حسب تعريف سلطة النقد الفلسطينية هو السيولة بالشيكل الإسرائيلي في خزائن البنوك التي تتجاوز ٦٪ من الودائع قصيرة الأجل بالشيكل الإسرائيلي.^١ ومن أهم مصادر تدفقات الأموال الوافدة بالشيكل الإسرائيلي إلى الضفة الغربية وغزة هي العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات الذين يحصلون على أجورهم نقدا في الغالب، والإسرائيليين (العرب أساسا) الذين يستخدمون النقد في شراء العقارات، ودفع مصاريف الدراسة بالجامعات، والتسوق في الضفة الغربية للاستفادة من الأسعار المنخفضة، وهو ما يرجع جزئيا لنثرة محطات نقاط البيع الإلكترونية وارتفاع الرسوم التبادلية على المعاملات بالشيكل الإسرائيلي باستخدام بطاقات الدفع الإسرائيلية في الضفة الغربية. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن التدفقات النقدية الوافدة بالشيكل الإسرائيلي من هذه المصادر شكلت حوالي ٢١,٢ مليار شيكل إسرائيلي جديد في عام ٢٠٢١. وبإدراج الواردات غير الرسمية إلى الضفة الغربية وغزة (المدفوعة نقدا)، تصل تقديرات الصافي الكلي للتدفقات النقدية الوافدة في ٢٠٢١، ١٩,٨ مليار شيكل إسرائيلي جديد، مقابل الحد الأقصى المعتاد الذي وضعه بنك إسرائيل للتحويلات النقدية وقره ١٨ مليار شيكل إسرائيلي جديد.

^١ تشترط سلطة النقد الفلسطينية احتفاظ البنوك بنسبة قدرها ٣٪ من ودائعها بكل عملة في كل فرع، نقدا، في الخزينة، بالإضافة إلى حيازات بنسبة ٣٪ من الودائع المطلوبة لتلبية احتياجات العملاء اليومية من السحب النقدي. أما الحد الأدنى للاحتياطي القانوني الذي تحدده سلطة النقد الفلسطينية بنسبة قدرها ٩٪ من الودائع بكل العملات فلا بد من استيفائه بصفة مستقلة.

٣٤- **وتتفق السلطات بوجه عام مع توصيات خبراء الصندوق.** ومع ذلك، لا ترى السلطات مخاطر كبيرة بزيادة القروض المتعثرة، ولكن إذا ما تحقق ذلك، فإنها ستضمن امتثال البنوك لمتطلبات رصد المخصصات. وأكدت السلطات أهمية التقييم المشترك مع فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأعربت السلطات عن خيبة أملها لتأجيل الزيارة الميدانية المقررة نتيجة الأوضاع الأمنية في أوائل شهر أغسطس/آب وأبدت حرصها على تحقق هذه الزيارة في أقرب وقت ممكن. وذكرت السلطات أن مخاوفها الأساسية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتعلق بالقطاع غير المالي ورحبت بالمساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي لمعالجة أوجه القصور المحتملة. وترى السلطات أن الآلية البديلة لعلاقات المراسلة المصرفية مجدية لكنها ليست متأكدة من الإطار الزمني المتوخى من جانب نظيرها الإسرائيلي. وأعربت عن قلقها إزاء خطة تقوم بموجبها شركة علاقات المراسلة المصرفية الإسرائيلية بالتواصل مع بنوك فلسطينية مختارة، نظرا لأن ذلك ينتقص من تكافؤ الفرص ويمكن اعتباره مقوضا لصلاحيات إصدار تراخيص البنوك التي تتمتع بها سلطة النقد الفلسطينية. وقد أعربت السلطات عن حرصها

^{٢٣} للاطلاع على التفاصيل، راجع تقرير القضايا المختارة المصاحب لهذا التقرير حول فائض السيولة في النظام المصرفي الفلسطيني.

على معالجة مشكلة فائض السيولة عن طريق تشجيع المدفوعات الرقمية من خلال تخفيض الرسوم التبادلية ورسوم بطاقات الائتمان، وترى أن هناك مجالا واسعا لتخفيض التدفقات الوافدة من السيولة بالشيكل الإسرائيلي لدى اشتراط السلطات الإسرائيلية قيام أصحاب العمل الإسرائيليين بدفع أجور العمالة الفلسطينية إلكترونيا. وتتفق السلطات على ضرورة قيام بنك إسرائيل برفع الحد الأقصى لتحويلات السيولة المعتادة على نحو يتماشى مع حجم النشاط الاقتصادي.

جيم: الإصلاحات الهيكلية

٣٥ - إصلاحات السياسات الهيكلية ضرورية لتحفيز النشاط الاقتصادي في القطاعات المحلية، وخاصة بالنسبة للفئات الأقل تأثرا بالقيود على حرية الحركة والعبور. ومع اعتماد قانون الشركات مؤخرا تم تحديث إجراءات تسجيل وترخيص منشآت الأعمال وتعزيز حماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية. وسوف يتبع ذلك اعتماد وتنفيذ الإصلاحات التشريعية التجارية التي طال انتظارها في قانون حماية المستهلك ونظامي الإعمار وتسوية الديون. وقد تكون هناك حاجة أيضا لإجراء تغييرات في قانون المنافسة الذي أقره مجلس الوزراء لضمان استقلالية هيئة المنافسة الفلسطينية وتقوية صلاحياتها. ومن الممكن أن تساعد رقمنة الخدمات الحكومية على تحقيق تحول رقمي أوسع نطاقا في الاقتصاد، مما سيحد كذلك من تأثير القيود المفروضة على حرية الحركة والعبور. غير أن هذا سيقضي التوصل إلى تفاهم مع حكومة إسرائيل للسماح للشركتين الفلسطينيتين لخدمات الهواتف المتنقلة باستخدام شبكتي الجيل الرابع (G4) والجيل الخامس (G5) من الطيف الترددي للاتصالات. وأخيرا، ينبغي أن تباشر السلطات إصلاح النظام القضائي وإنشاء محاكم مخصصة للقضايا المالية والتجارية لضمان سرعة واتساق تطبيق القانون وحماية حقوق الملكية.

٣٦ - وتتسم معالجة أوجه الجمود في أسواق العمل وتحسين التعليم بنفس القدر من الأهمية. فسوق العمل غير الرسمي كبيرة تحفزها التعاقدات العمالية غير المرنة وارتفاع الحد الأدنى للأجور الذي يبلغ ١٨٨٠ شيكل (أو ٨٧٪ من متوسط أجور القطاع الخاص). ورغم أن القوة العاملة الفلسطينية متعلمة تعليما جيدا، فإن معدل البطالة مرتفع للغاية بين الشباب، مدفوعا بعدم اتساق المهارات مع احتياجات سوق العمل. ويمثل إصلاح التعليم الذي يركز على التدريب المهني عاملا رئيسيا في معالجة هذه المشكلة. وينبغي النظر في اعتماد منهج دراسي محسن لتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتقديم الحوافز لأصحاب العمل لتعيين الخريجين الجدد وتدريبهم وهم على رأس العمل.

٣٧ - ومع ذلك، فإن أهم إصلاح هيكلي لتعزيز النمو هو تخفيف القيود الإسرائيلية على حركة السلع والأفراد وعلى الاستثمار. وهذه القيود ذات شقين: أولا، القيود على الحركة والعبور والاستثمار، بما فيها داخل المنطقة (ج)، التي تعيق النمو. ثانيا، القيود التجارية في هيئة حواجز غير جمركية مكلفة تضر بالصادرات. وكان الحصار المفروض على غزة، في أشد حالاته، قد تسبب في خلق النمو وتحويل هذا القطاع أساسا إلى اقتصاد مغلق. وقد سبق أن أشارت تقديرات الخبراء إلى أن منح منشآت الأعمال الفلسطينية فرصة الدخول إلى المنطقة (ج) والسماح لها بالاستثمار فيها (باستثناء المناطق الخاضعة لمفاوضات الوضع النهائي) وتخفيف القيود التجارية يمكن أن يعطي دفعة للنمو بنسبة تصل إلى ٤ نقاط مئوية سنويا ليبلغ ٦٪. ويعد قرار حكومة إسرائيل بزيادة عدد التصاريح الممنوحة للعمالة الفلسطينية للعمل في إسرائيل والمستوطنات خطوة جديرة بالترحيب في هذا الخصوص.

٣٨ - وتتفق السلطات على ضرورة إجراء الإصلاحات في نطاق اهتمامات السلطة الفلسطينية. وترى ضرورة تخفيض البطالة واللازمية، مع تحسين التعليم ومواصلة الإصلاحات التشريعية التجارية. غير أنها أكدت أن إسرائيل عليها الاضطلاع بدور مهم في هذا السياق عن طريق السماح للفلسطينيين المؤهلين بالدخول إلى المنطقة (ج) وتخفيف القيود التجارية.

٣٩- يواصل الاقتصاد الفلسطيني تعافيه في مرحلة ما بعد كوفيد، غير أن آفاق المالية العامة ما زالت غير مستقرة وتعج بالمخاطر. فبرغم الصدمات السياسية والأمنية المتكررة، وتردي أوضاع المالية العامة، وارتفاع مستوى التضخم، إلا أن الاقتصاد مستمر في تعافيه، مدعوماً في ذلك جزئياً بزيادة توظيف العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات. ومع ذلك، فلا تزال البطالة على ارتفاعها المزمّن، لا سيما في غزة، حيث تمثل عاملاً رئيسياً من عوامل الفقر. وبدون إحداث تغيير في السياسات، سيواصل الدين العام ارتفاعه إلى حدود غير مستدامة، حيث يتم تمويله إلى حد كبير من خلال المتأخرات، وسيخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على الأجل المتوسط. وعلاوة على ذلك، أصبحت الآفاق الاقتصادية عرضة إلى مخاطر التطورات المعاكسة بشكل كبير. ويفرض الوضع المالي للسلطة الفلسطينية مخاطر على القطاع المصرفي من خلال ارتفاع مستوى انكشافه على السلطة الفلسطينية، فيما يفرض أيضاً مخاطر على الاقتصاد الحقيقي من خلال التمويل بالتأخرات. وتتضمن المخاطر الأخرى عودة ظهور جائحة كوفيد، أو اضطراب علاقات المراسلة المصرفية بالشيكل، أو تدهور الوضع السياسي والأمني، أو ارتفاع أسعار الأغذية والوقود بشكل أكثر حدة مما كان متوقفاً، الأمر الذي قد يؤدي إلى تجدد الاضطرابات.

٤٠- وتدرك السلطات تماماً التحديات التي يأتي بها هذا الوضع، إذ تتضمن موازنة عام ٢٠٢٢ تخفيضات كبيرة في الإنفاق وزيادة في نفقات التنمية على نحو ملائم، وذلك بهدف تعزيز النمو الممكن للاقتصاد على الأجل الطويل، بالإضافة إلى خفض العجز. وتشكّل السياسات النوعية الجاري صياغتها حالياً أهمية حاسمة في تحقيق هذه النتائج، إذ يفترض أن تشمل معالجة فاتورة الأجور المتضخمة وصافي الإقراض، وأن تنظر في إصلاح نفقات الصحة العامة ومعاشات التقاعد ودعم الوقود. ومن جهة أخرى، ينبغي أن تركز سياسات القطاع المالي على تشديد الإشراف الرقابي والتنظيمي، وتعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال تنفيذ توصيات فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فور صدورها، والعمل بالتعاون مع بنك إسرائيل على تفعيل الآلية البديلة للمراسلة المصرفية والعمل على حل مشكلة فائض السيولة. ويجب أن يركز الإصلاح الهيكلي على الإصلاحات التشريعية التجارية، ومعالجة أوجه الجمود في سوق العمل، والارتقاء بمستوى التعليم لحفز نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل.

٤١- ويتطلب إدخال تحسينات دائمة على آفاق الاقتصاد إجراء إصلاحات تحويلية من جانب السلطة الفلسطينية وإسرائيل والجهات المانحة. فمن شأن بذل الجهود المنسقة التي تركز على إصلاح عملية الإنفاق في السلطة الفلسطينية، والتوصل إلى اتفاق إسرائيلي-فلسطيني بشأن حل الملفات المالية العالقة (التسرب الضريبي)، وتخفيف القيود الإسرائيلية على حركة السلع والأفراد وعلى الاستثمار، بما في ذلك في المنطقة (ج)، وتوفير دعم إضافي متواضع من الجهات المانحة أن يساعد على إعادة الدين العام إلى حدود يمكن تحملها، وإطلاق إمكانات النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص، الأمر الذي يقلص بالتالي من حدة البطالة والفقر.

الجدول ١: الضفة الغربية وغزة: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٩-٢٠٢٧

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ٣,٠٤٥ دولار أمريكي، تقديرات ٢٠٢٠)

(معدل الفقر: ١٤٪ في الضفة الغربية، و٥٣٪ في قطاع غزة، تقديرات ٢٠١٧) /١

توقعات									
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
(التغير السنوي %)									
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٤	٣,٥	٤,٠	٧,١	١١,٣-	١,٤	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (أسعار السوق في ٢٠١٥)
٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٥	٣,٦	٣,٨	٧,٨	١١,٠-	١,٦	الضفة الغربية
١,٥	١,٥	١,٥	١,٩	٣,٠	٥,٠	٣,٤	١٢,٦-	٠,٤	غزة
٢٤,٠	٢٤,١	٢٤,٢	٢٤,٥	٢٥,٠	٢٥,٧	٢٦,٤	٢٥,٩	٢٥,٤	معدل البطالة (متوسط الفترة)
٢,٠	٢,٣	٢,٢	٢,٥	٣,٨	٥,٧	١,٣	٠,١	١,٣	معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)
٢,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٧	٣,٤	٤,٩	١,٢	٠,٧-	١,٦	معدل تضخم في مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)
(من إجمالي الناتج المحلي)									
١٩,٧	٢٠,٦	٢٢,٠	٢٣,٦	٢٥,٤	٢٧,٧	٢٥,٨	٢٤,٣	٢٦,٨	إجمالي تكوين رأس المال
٩,٨	١٠,٦	١١,٩	١٣,٣	١٧,٢	١٧,٥	١٧,٥	١٢,١	١٦,٤	إجمالي المخدرات الوطنية
١٠,٠-	١٠,١-	١٠,٢-	١٠,٣-	٨,٢-	١٠,٢-	٨,٢-	١٢,٣-	١٠,٤-	ميزان الادخار - الاستثمار
(من إجمالي الناتج المحلي)									
٢٦,٠	٢٦,٠	٢٦,٠	٢٦,٠	٢٦,٩	٢٥,٨	٢٥,٣	٢٥,٣	٢٣,١	إجمالي الإيرادات والمنح
٢٤,٦	٢٤,٦	٢٤,٥	٢٤,٥	٢٤,٤	٢٤,١	٢٣,٥	٢٢,١	٢٠,٣	الإيرادات
١,٤	١,٥	١,٥	١,٦	٢,٤	١,٦	١,٨	٣,١	٢,٩	المنح
٣٠,٦	٣٠,٤	٣٠,٣	٣٠,١	٢٩,٩	٢٩,٢	٣٠,٥	٣٢,٦	٢٧,٦	إجمالي النفقات
٢٩,٢	٢٩,١	٢٨,٩	٢٨,٧	٢٨,٦	٢٧,٩	٢٩,٢	٣٠,٨	٢٥,٦	النفقات المتكررة وصافي الإقراض
١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٨	٢,٠	نفقات التنمية
٥,٩-	٥,٨-	٥,٨-	٥,٦-	٥,٥-	٥,١-	٧,٠-	١٠,٥-	٧,٣-	الرصيد الكلي (على أساس الالتزام، قبل الدعم الخارجي)
٤,٥-	٤,٤-	٤,٣-	٤,٠-	٣,١-	٣,٥-	٥,٢-	٧,٤-	٥,٥-	الرصيد الكلي (على أساس الالتزام)
١٣٧٤	١٢٨٧	١٢٢٨	١١٣٠	٩٠٢	٩٤٣	١	٠	٤٥	الفجوة التمويلية / التفاوت (بملايين الدولارات الأمريكية)
١,٦-	١,٦-	١,٦-	١,٦-	١,٦-	١,٥-	٥,٢	٧,٤	٤,٢	التمويل المحدد
٦,١	٥,٩	٥,٩	٥,٦	٤,٧	٥,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	الفجوة التمويلية / القيمة الباقية
٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٨	١,٦	٠,٩	١,٠	٢,٣	٢,٩	إجمالي الدعم الخارجي
٥٧,٧	٥٥,٣	٥٣,١	٥١,١	٤٩,٥	٤٩,٧	٥٠,٤	٤٧,١	٣٤,٥	الدين العام /٣
(التغير السنوي %)									
٥,٥	٦,٠	٦,٥	٦,٨	٦,٥	٦,٠	٥,٦	٥,٦	٥,٣	القطاع النقدي /٤
٦,٥	٧,٠	٧,٥	٨,١	٧,٥	٦,٥	٨,٣	١٣,٩	١٠,٠	الإلتزام المقدم للقطاع الخاص
(من إجمالي الناتج المحلي)									
١٠,٦-	١٠,٨-	١٠,٩-	١١,١-	٩,٨-	١١,١-	٩,٣-	١٤,٥-	١٣,٣-	رصيد الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية)
١٠,٠-	١٠,١-	١٠,٢-	١٠,٣-	٨,٢-	١٠,٢-	٨,٢-	١٢,٣-	١٠,٤-	رصيد الحساب الجاري
١٦,١	١٦,٤	١٦,٦	١٦,٩	١٧,١	١٧,٨	١٧,٦	١٥,٤	١٥,٥	صادرات السلع والخدمات
٥٦,٣	٥٦,٦	٥٦,٩	٥٧,٤	٥٧,٧	٥٨,٧	٥٦,٨	٥١,٩	٥٣,٥	واردات السلع والخدمات
١٩,٤	١٩,٢	١٩,٠	١٩,٠	١٨,٨	١٨,٩	١٨,٨	١٦,٠	١٧,٧	حساب الدخل الأولي، صاف
١٠,٨	١١,٠	١١,١	١١,٣	١٣,٦	١١,٧	١٢,١	٨,٣	٩,٩	حساب الدخل الثانوي، صاف
بنود للتكرار:									
٢٥,١٤٦	٢٤,١٥٩	٢٣,١٦٤	٢٢,١٤٦	٢١,٠٥٩	١٩,٦٧٧	١٨,٠٣٧	١٥,٥٣٢	١٧,١٣٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)
٤,٢١٠	٤,١٣١	٤,٠٤٧	٣,٩٥٦	٣,٨٤٧	٣,٦٧٨	٣,٤٥١	٣,٠٤٥	٣,٤٤٣	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بالدولار الأمريكي)
...	٥,٨-	١٠,٤-	٠,٦-	مؤشر القدس في بورصة فلسطين (التغير السنوي %)

المصادر: السلطات الفلسطينية، والبنك الدولي، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ باستخدام خط الفقر الوطني.

٢/ على أساس الالتزام.

٣/ تشمل البيانات بدءاً من عام ٢٠٢١ الرصيد المقدّر للسندات الإئتمانية.

٤/ نهاية الفترة؛ بالدولار الأمريكي.

الجدول ٢ (أ): الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة المركزية، ٢٠١٩-٢٠٢٧ /١
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

		توقعات				٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
٢٦,٠	٢٦,٠	٢٦,٠	٢٦,٠	٢٦,٩	٢٥,٨	٢٥,٣	٢٥,٣	٢٣,١	الإيرادات والمنح
٢١,٦	٢١,٥	٢١,٤	٢١,٤	٢١,٤	٢١,١	٢٠,٥	١٩,١	١٧,٧	الإيرادات الضريبية
١,٨	١,٦	١,٥	١,٣	١,٣	١,٣	١,٢	١,٢	١,٢	ضرائب مباشرة
٤,٢	٤,٤	٤,٥	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٣	٣,٥	٣,٣	ضرائب غير مباشرة
١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,١	٢,٠	١,٨	ضريبة القيمة المضافة على المشتريات المحلية
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٤	المكوس المحلية
١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٧	١,٦	١,٠	١,١	الرسوم الجمركية
١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٠	١٥,١	١٤,٢	إيرادات المقاصة ١/
٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,١	٠,٤	ضريبة الدخل
٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٣,٥	ضريبة القيمة المضافة على الواردات
٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٤	٤,٤	٤,٣	ضريبة المحروقات
٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٨	٧,٨	٧,٧	٧,٢	٦,٠	الجمارك
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	أخرى
١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٣	١,٠	٠,٧	١,٠	الضرائب المستردة
٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٤	٢,١	الإيرادات غير الضريبية
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٦	٠,٥	الإيرادات المجنبية ٢/
١,٤	١,٥	١,٥	١,٦	٢,٤	١,٦	١,٨	٣,١	٢,٩	المنح
٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٩	١,٧	١,٠	١,٠	٢,٣	٢,٩	الدعم الخارجي الموجه للموازنة
٣٠,٦	٣٠,٤	٣٠,٣	٣٠,١	٢٩,٩	٢٩,٢	٣٠,٥	٣٢,٦	٢٧,٦	إجمالي النفقات وصافي الإقراض
٢٧,٢	٢٧,١	٢٧,٠	٢٦,٧	٢٦,٦	٢٥,٩	٢٧,١	٢٨,٧	٢٣,٨	الإيفاق الحالي
١٣,٩	١٣,٨	١٣,٦	١٣,٥	١٣,٤	١٣,٣	١٣,٤	١٢,٩	١٠,٩	الأجور والرواتب
٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٣	٤,٥	٤,٢	٣,٨	السلع والخدمات
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٤	٠,٣	مدفوعات الفائدة
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٣	٠,٣	المحلية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الأجنبية
٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٦,٧	٧,٦	١٠,٤	٨,٢	التحويلات
٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	١,٤	٢,٣	٣,٨	٣,٠	المساعدة الاجتماعية
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٥,٤	التحويلات إلى صندوق التقاعد
٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٦	٠,٢-	تحويلات أخرى
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	أخرى
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٦	٠,٥	المدفوعات المجنبية ٢/
١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٨	٢,٠	الإيفاق على التنمية
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,٢	١,٩	صافي الإقراض
٤,٥-	٤,٥-	٤,٤-	٤,٣-	٤,٠-	٣,٥-	٥,٢-	٧,٤-	٤,٥-	الرصيد الكلي
١,٦-	١,٦-	١,٦-	١,٦-	١,٦-	١,٥-	٥,٢	٧,٤	٤,٢	التمويل
١,٦-	١,٦-	١,٦-	١,٦-	١,٦-	١,٥-	٥,٢	٧,٤	٤,٥	صافي التمويل المحلي
٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٣,٥	٢,٩	صافي التمويل المصرفي المحلي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧,١	٦,٨	٤,٠	تراكم متأخرات جديدة
٢,١-	٢,١-	٢,١-	٢,١-	٢,١-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٩-	٢,٥-	سداد المتأخرات (القيمة)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣-	صافي التمويل الخارجي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣-	صافي الاقتراض
٦,١	٥,٩	٥,٩	٥,٦	٤,٧	٥,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	القيمة الباقية/الفجوة التمويلية
٥,٩-	٥,٨-	٥,٨-	٥,٦-	٥,٥-	٥,١-	٧,٠-	١٠,٥-	٧,٣-	بنود للتكرار:
٧,٣	٧,٣	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٦,٩	٦,٧	٦,٤	٥,٥	الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)
٥٧,٧	٥٥,٣	٥٣,١	٥١,١	٤٩,٥	٤٩,٧	٥٠,٤	٤٧,١	٣٤,٥	الإيرادات المحلية ٣/
٥,١	٥,٣	٥,٥	٥,٧	٦,٠	٦,٥	٧,١	٨,٠	٦,٩	دين الحكومة المركزية (شاملاً المتأخرات)
٥٢,٦	٥٠,٠	٤٧,٦	٤٥,٣	٤٣,٤	٤٣,٢	٤٣,٣	٣٩,١	٢٧,٦	الدين الخارجي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	١,٠	٢,٠	لا ينطبق	لا ينطبق	الدين المحلي
...	٢٧,٨	٢٥,١	١٨,٦	منه: رصيد السندات الإئتمانية ٤/
...	١٤,٢	١٤,١	١١,٦	منه: رصيد المتأخرات
٨١,٢	٧٨,٠	٧٤,٨	٧١,٥	٦٨,٠	٦٣,٦	٥٨,٣	٥٣,٥	٦١,١	منه: متأخرات مستحقة لصندوق التقاعد
									إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الشيكلات)

المصادر: وزارة المالية والتخطيط وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ الإيرادات التي تحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية وتحويلها إليها.

٢/ الإيرادات والمدفوعات المجنبية هي تحويلات من الضرائب والإيرادات المستحقة للهيئات الحكومية المحلية.

٣/ الإيرادات التي تديرها السلطات الفلسطينية. باستثناء إيرادات المقاصة.

٤/ تشمل البيانات بدءاً من عام ٢٠٢١ الرصيد المُقدر للسندات الإئتمانية.

الجدول ٢ (ب): الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة المركزية، ٢٠١٩-٢٠٢٧ /١
(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات											
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩			
٥,٨٦٢	٥,٦٣٥	٥,٤٣٥	٥,٢٥٣	٥,٢٠٩	٤,٨٤٧	٤,٥٦٣	٣,٩٢٣	٣,٩٦٤	الإيرادات والمنح		
٤,٨٥٥	٤,٦٥٨	٤,٤٨١	٤,٣٢٣	٤,١٤٩	٣,٩٦٤	٣,٧٠١	٢,٩٧٠	٣,٠٢٤	الإيرادات الضريبية		
٣٩٩	٣٤٥	٣٠٧	٢٦٩	٢٥١	٢٣٨	٢٢٤	١٨٧	٢١٠	ضرائب مباشرة		
٩٥٧	٩٥١	٩٤٠	٩٣٤	٨٩٩	٨٦٥	٧٧٤	٥٤٦	٥٥٧	ضرائب غير مباشرة		
٤٢٥	٤٣٨	٤٤٥	٤٥٧	٤٤٣	٤٢٩	٣٧١	٣٠٦	٣٠٤	ضريبة القيمة المضافة على المشتريات المحلية		
١٢٥	١٢٠	١١٦	١١٢	١٠٨	١٠٤	١٠٨	٨٦	٦٣	المكوس المحلية		
٤٠١	٣٨٧	٣٧٣	٣٦٠	٣٤٤	٣٢٧	٢٩٠	١٥٠	١٨٦	الرسوم الجمركية		
٣,٧٢٦	٣,٥٧٩	٣,٤٤٤	٣,٣٢٣	٣,١٩٣	٣,٠٩٧	٢,٨٨٨	٢,٣٥٠	٢,٤٣٣	إيرادات المقاصة /١		
١٠٣	٩٩	٩٦	٩٢	٨٨	٨٦	٨١	٢٢	٦٣	ضريبة الدخل		
٨٠٥	٧٧٤	٧٤٤	٧١٨	٦٨٨	٦٦٨	٦٢٧	٥٣٤	٦٠٢	ضريبة القيمة المضافة على الواردات		
١,٠٢٥	٩٨٤	٩٤٧	٩١٤	٨٧٥	٨٤٩	٧٩٨	٦٨٧	٧٣٧	ضريبة المحروقات		
١,٧٨٢	١,٧١٢	١,٦٤٧	١,٥٨٩	١,٥٢٢	١,٤٧٧	١,٣٨٨	١,١١٢	١,٠٣٤	الجمارك		
١١	١٠	١٠	٩	١٩	١٨	٦-	٤-	٤-	أخرى		
٢٢٦	٢١٧	٢١٠	٢٠٣	١٩٥	٢٣٦	١٨٤	١١٤	١٧٥	الضرائب المستردة		
٥١٠	٤٩٠	٤٧٤	٤٥٧	٤٣٩	٤٢٦	٤٠٢	٣٧٠	٣٥٨	الإيرادات غير الضريبية		
١٧٧	١٧٠	١٦٥	١٥٩	١٥٣	١٤٨	١٤٢	٩٨	٩٢	الإيرادات المجنية /٢		
٣١٩	٣١٧	٣١٥	٣١٤	٤٦٨	٣٠٨	٣١٨	٤٨٦	٤٩٠	المنح		
١٦٨	١٧٢	١٧٥	١٧٦	٣٣٨	١٨٢	١٨٦	٣٥٤	٤٩٨	دعم الموازنة الخارجي		
٦,٨٨٢	٦,٥٨١	٦,٣٣٤	٦,٠٦٦	٥,٨٠٦	٥,٥٠٢	٥,٥٠٦	٥,٠٦٨	٤,٧٣١	إجمالي النفقات وصافي الإقراض		
٦,١٣٧	٥,٨٦٥	٥,٦٤٢	٥,٣٩٨	٥,١٦٤	٤,٨٧٩	٤,٨٩١	٤,٤٥٢	٤,٠٧١	الإنتاج الحالي		
٣,١٣٨	٢,٩٨٢	٢,٨٥٢	٢,٧٢٠	٢,٥٩٢	٢,٥١٠	٢,٤١٣	٢,٠٠١	١,٨٦٦	الأجور والرواتب		
٨٩٧	٨٦٢	٨٣٣	٨٠٤	٧٧٢	٨٠٦	٨٠٧	٦٥٧	٦٤٣	السلع والخدمات		
١٨٦	١٨١	١٧٧	١٥٧	١٤٩	١٢٩	١٢٥	٥٦	٥٣	منفوعات الفائدة		
١٧٨	١٧٤	١٦٩	١٥٠	١٤٢	١٢٢	١١٩	٥٠	٤٨	المحلية		
٨	٨	٧	٧	٧	٧	٦	٦	٥	الأجنبية		
١,٦٩٨	١,٦٣١	١,٥٧٧	١,٥٢٢	١,٤٦٢	١,٢٥٣	١,٣٧١	١,٦١٥	١,٤٠٢	التحويلات		
٥١١	٤٩١	٤٧٤	٤٥٨	٤٤٠	٢٦١	٤٢٠	٥٩١	٥١١	المساعدة الاجتماعية		
١,١٢٣	١,٠٧٩	١,٠٤٣	١,٠٠٦	٩٦٧	٩٣٨	٨٩٩	٩٣٦	٩٣٢	التحويلات إلى صندوق التقاعد		
٦٤	٦٢	٦٠	٥٨	٥٦	٥٤	٥١	٨٨	٤٢-	تحويلات أخرى		
٤١	٣٩	٣٨	٣٧	٣٥	٣٤	٣٣	٢٧	١٦	أخرى		
١٧٧	١٧٠	١٦٥	١٥٩	١٥٣	١٤٨	١٤٢	٩٨	٩٢	المنفوعات المجنية /٢		
٣٠٢	٢٩٠	٢٨٠	٢٧٠	٢٦٠	٢٥٢	٢٤٢	٢٧٧	٣٤١	الإنتاج على التنمية		
٤٤٤	٤٢٦	٤١٢	٣٩٨	٣٨٢	٣٧١	٣٧٤	٣٣٩	٣١٩	صافي الإقراض		
١,٠٢٠-	٩٤٦-	٨٩٩-	٨١٣-	٥٩٧-	٦٥٥-	٩٤٣-	١,١٤٥-	٧٦٧-	الرصيد الكلي		
٣٥٤-	٣٤٠-	٣٢٩-	٣١٧-	٣٠٥-	٢٨٨-	٩٤٢	١,١٤٥	٧٢٢	التحويل		
٣٥٤-	٣٤٠-	٣٢٩-	٣١٧-	٣٠٥-	٢٨٨-	٩٤٢	١,١٤٥	٧٦٦	صافي التمويل المحلي		
١١٠	١٠٦	١٠٢	٩٩	٩٥	٩٢	٨٨	٥٥١	٥٠٤	صافي التمويل المصرفي المحلي		
.	١,٢٨٥	١,٠٤٩	٦٨٦	تراكم متأخرات جديدة		
٤٦٤-	٤٤٦-	٤٣١-	٤١٦-	٤٠٠-	٣٨٠-	٤٣١-	٤٥٤-	٤٢٤-	سداد المتأخرات (القديم)		
.	٤٤-	صافي التمويل الخارجي		
.	٤٤-	صافي الاقتراض		
١,٣٧٤	١,٢٨٧	١,٢٢٨	١,١٣٠	٩٠٢	٩٤٣	١	.	٤٥	القيمة الباقية/الفجوة التمويلية		
									بنود للتذكير:		
١,٣٣٩-	١,٢٦٣-	١,٢١٤-	١,١٢٧-	١,٠٦٦-	٩٦٣-	١,٢٦١-	١,٦٣١-	١,٢٥٧-	الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)		
١,٦٤٠	١,٥٦٩	١,٥١١	١,٤٥٨	١,٣٩٥	١,٢٩٣	١,٢١٦	٩٨٩	٩٤٩	الإيرادات المحلية /٣		
٥	٥	٥	٦	٨	١٦	٢٨	٨-	٩-	إيرادات الضرائب المحلية (% تغير)		
٤	٥	٥	٥	٧	١٢	١٥	٧-	٨	إيرادات المقاصة (% تغير)		
٥	٤	٤	٤	٦	٠	٩	٧	٥	إجمالي النفقات وصافي الإقراض (% تغير)		
٣١٩	٣١٧	٣١٥	٣١٤	٤٦٨	٣٠٨	٣١٨	٤٨٦	٤٩٠	المنح (بملايين الدولارات الأمريكية) /٤		
١٦٨	١٧٢	١٧٥	١٧٩	٣٣٨	١٨٢	١٨٦	٣٥٤	٤٩٨	منها: دعم الموازنة		
١٢,٩٤١	١١,٩٢٤	١١,٠٧٣	١٠,٢٦٨	٩,٥٥٠	٩,٠٤٦	٩,٣٧٢	٧,٥٥١	٦,٠٥٧	دين الحكومة المركزية (شاملاً المتأخرات)		
١,١٣٦	١,١٣٦	١,١٤٦	١,١٥٦	١,١٦٧	١,١٧٩	١,٣١٢	١,٣١٢	١,٢١١	الدين الخارجي		
١١,٨٠٤	١٠,٧٨٨	٩,٩٢٨	٩,١١٢	٨,٣٨٣	٧,٨٦٨	٨,٠٥٩	٦,٤٣٩	٤,٨٤٦	الدين المحلي		
.	.	.	.	٨٩	١٧٩	٣٧٢	لا ينطبق	لا ينطبق	منه: رصيد السندات الإئتمانية /٥		
...	٥,١٧١	٤,١٣٧	٣,٢٧٧	منه: رصيد المتأخرات		
...	٢,٦٣٦	٢,٣٢٧	٢,٠٤٦	منه: متأخرات مستحقة لصندوق التقاعد		
٢٥,١٤٦	٢٤,١٥٩	٢٣,١٦٤	٢٢,١٤٦	٢١,٠٥٩	١٩,٦٧٧	١٨,٠٣٧	١٥,٥٣٢	١٧,١٣٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي		

المصادر: وزارة المالية والتخطيط؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ الإيرادات التي تحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية وتحولها إليها.

٢/ الإيرادات والمنفوعات المجنية هي تحصيلات من الضرائب والإيرادات المستحقة للهيئات الحكومية المحلية.

٣/ الإيرادات التي تديرها السلطات الفلسطينية، باستثناء إيرادات المقاصة.

٤/ باستثناء الدعم الخارج عن الميزانية من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

٥/ تشمل البيانات بدءاً من عام ٢٠٢١ الرصيد المُقدّر للسندات الإئتمانية.

الجدول ٢ (ج): الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة المركزية، ٢٠١٩-٢٠٢٧ / ١

(بمليارات الشيكلات، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات									
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
٢١,١	٢٠,٣	١٩,٤	١٨,٦	١٨,٣	١٦,٤	١٤,٧	١٣,٥	١٤,١	الإيرادات والمنح
١٧,٥	١٦,٨	١٦,٠	١٥,٣	١٤,٥	١٣,٤	١٢,٠	١٠,٢	١٠,٨	الإيرادات الضريبية
١,٤	١,٢	١,١	١,٠	٠,٩	٠,٨	٠,٧	٠,٦	٠,٧	ضرائب مباشرة
٣,٥	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٢	٢,٩	٢,٥	١,٩	٢,٠	ضرائب غير مباشرة
١,٥	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٤	١,٢	١,١	١,١	ضريبة القيمة المضافة على المشتريات المحلية
٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٢	المكوس المحلية
١,٤	١,٤	١,٣	١,٣	١,٢	١,١	٠,٩	٠,٥	٠,٧	الرسوم الجمركية
١٣,٤	١٢,٩	١٢,٣	١١,٨	١١,٢	١٠,٥	٩,٣	٨,١	٨,٧	إيرادات المقاصة /١
٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٢	ضريبة الدخل
٢,٩	٢,٨	٢,٧	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٠	١,٨	٢,١	ضريبة القيمة المضافة على الواردات
٣,٧	٣,٦	٣,٤	٣,٢	٣,١	٢,٩	٢,٦	٢,٤	٢,٦	ضريبة المحروقات
٦,٤	٦,٢	٥,٩	٥,٦	٥,٣	٥,٠	٤,٥	٣,٨	٣,٧	الجمارك
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	أخرى
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٦	٠,٤	٠,٦	الضرائب المستردة
١,٨	١,٨	١,٧	١,٦	١,٥	١,٤	١,٣	١,٣	١,٣	الإيرادات غير الضريبية
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٣	الإيرادات المجنية /٢
١,٢	١,١	١,١	١,١	١,٦	١,٠	١,٠	١,١	١,٧	المنح
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	١,٢	٠,٦	٠,٦	١,٢	١,٨	دعم الموازنة الخارجي
٢٤,٨	٢٣,٧	٢٢,٦	٢١,٥	٢٠,٤	١٨,٦	١٧,٨	١٧,٤	١٦,٩	إجمالي النفقات وصافي الإقراض
٢٢,١	٢١,٢	٢٠,٢	١٩,١	١٨,١	١٦,٥	١٥,٨	١٥,٣	١٤,٥	الإنفاق الحالي
١١,٣	١٠,٨	١٠,٢	٩,٦	٩,١	٨,٥	٧,٨	٦,٩	٦,٧	الأجور والرواتب
٣,٢	٣,١	٣,٠	٢,٨	٢,٧	٢,٧	٢,٦	٢,٣	٢,٣	السلع والخدمات
٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٢	منفوعات الفائدة
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٢	المحلية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الأجنبية
٦,١	٥,٩	٥,٦	٥,٤	٥,١	٤,٢	٤,٤	٥,٦	٥,٠	التحويلات
١,٨	١,٨	١,٧	١,٦	١,٥	٠,٩	١,٤	٢,٠	١,٨	المساعدة الاجتماعية
٤,٠	٣,٩	٣,٧	٣,٦	٣,٤	٣,٢	٢,٩	٣,٢	٣,٣	التحويلات إلى صندوق التقاعد
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,١-	تحويلات أخرى
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	أخرى
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٣	المنفوعات المجنية /٢
١,١	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٨	١,٠	١,٢	الإنفاق على التنمية
١,٦	١,٥	١,٥	١,٤	١,٣	١,٣	١,٢	١,٢	١,١	صافي الإقراض
٣,٧-	٣,٤-	٣,٢-	٢,٩-	٢,١-	٢,٢-	٣,٠-	٣,٩-	٢,٧-	الرصيد الكلي
١,٣-	١,٢-	١,٢-	١,١-	١,١-	١,٠-	٣,٠	٣,٩	٢,٦	التمويل
١,٣-	١,٢-	١,٢-	١,١-	١,١-	١,٠-	٣,٠	٣,٩	٢,٧	صافي التمويل المحلي
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	١,٩	١,٨	صافي التمويل المصرفي المحلي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٢	٣,٦	٢,٤	تراكم متأخرات جديدة
١,٧-	١,٦-	١,٥-	١,٥-	١,٤-	١,٣-	١,٤-	١,٦-	١,٥-	سداد المتأخرات (القديمة)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	صافي التمويل الخارجي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	صافي الإقراض
٥,٠	٤,٦	٤,٤	٤,٠	٣,٢	٣,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢	القيمة الباقية/الجوة التمويلية
بنود للذاكرة:									
٤,٨-	٤,٦-	٤,٣-	٤,٠-	٣,٧-	٣,٣-	٤,١-	٥,٦-	٤,٥-	الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)
٥,٩	٥,٧	٥,٤	٥,٢	٤,٩	٤,٤	٣,٩	٣,٤	٣,٤	الإيرادات المحلية /٣
٤,٦	٤,٨	٤,٦	٥,٧	٨,٣	١٥,٦	٢٧,٧	٧,٧-	٨,٨-	إيرادات الضرائب المحلية (% تغير)
٤,١	٤,٨	٤,٦	٥,٢	٧,٠	١٢,٢	١٥,٣	٦,٧-	٧,٧	إيرادات المقاصة (% تغير)
٤,٦	٤,٨	٥,٤	٥,٦	٩,٦	٤,٥	١,٩	٣,٥	٤,٧	إجمالي النفقات وصافي الإقراض (% تغير)
٤٦,٨	٤٣,٢	٣٩,٨	٣٦,٥	٣٣,٧	٣١,٦	٢٩,٤	٢٥,٢	٢١,١	دين الحكومة المركزية (شاملاً المتأخرات)
٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,٣	٤,٢	الدين الخارجي
٤٢,٧	٣٩,١	٣٥,٦	٣٢,٤	٢٩,٥	٢٧,٥	٢٥,٢	٢٠,٩	١٦,٨	الدين المحلي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٦	١,٢	لا ينطبق	لا ينطبق	منه: رصيد السندات الإئتمانية /٤
...	١٦,٢	١٣,٤	١١,٤	منه: رصيد المتأخرات
...	٨,٣	٧,٦	٧,١	منه: متأخرات مستحقة لصندوق التقاعد
٨١,٢	٧٨,٠	٧٤,٨	٧١,٥	٦٨,٠	٦٣,٦	٥٨,٣	٥٣,٥	٦١,١	إجمالي الناتج المحلي الاسمي

المصادر: وزارة المالية والتخطيط؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١/ الإيرادات التي تحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية وتحولها إليها.
 ٢/ الإيرادات والمنفوعات المجنية هي تحصيلات من الضرائب والإيرادات المستحقة للهيئات الحكومية المحلية.
 ٣/ الإيرادات التي تديرها السلطات الفلسطينية، باستثناء إيرادات المقاصة.
 ٤/ تشمل البيانات بدءاً من عام ٢٠٢١ الرصيد المُقدر للسندات الإئتمانية.

الجدول ٣: الضفة الغربية وغزة: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٧-٢٠٢٢
(%)

ديسمبر ٢٠١٧	ديسمبر ٢٠١٨	ديسمبر ٢٠١٩	مارس ٢٠٢٠	يونيو ٢٠٢٠	سبتمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠٢٠	مارس ٢٠٢١	يونيو ٢٠٢١	سبتمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢١	مارس ٢٠٢٢	يونيو ٢٠٢٢
كثافة رأس المال												
١٥,٥	١٦,٠	١٥,٦	١٥,٥	١٥,٢	١٥,٠	١٣,٩	١٤,٢	١٤,٣	١٤,٦	١٤,٤	١٤,٣	١٤,٩
نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر												
١٦,٦	١٦,٨	١٦,٦	١٦,٤	١٦,١	١٥,٩	١٥,٨	١٦,١	١٦,٢	١٦,٤	١٦,٢	١٦,١	١٦,٧
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر												
جودة الأصول /١												
٢,٣	٣,٠	٤,١	٤,٠	٣,٩	٣,٧	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٤,٢	٤,٢	٤,٢
القروض المتعثرة (% من مجموع القروض)												
٥,٢	٢,٢	٥,٧	٤,٤	٣,١	١,٩	٣,٨	٣,٧	٢,٩	٢,٧	١,٤	١,٥	١,١
نسبة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال												
٥٨,٤	٨٦,٢	٧٥,٠	٨٠,٤	٨٦,٢	٩١,٧	٨٦,١	٨٦,٤	٨٩,٠	٩٠,٣	٩٤,٤	٩٤,٦	٩٥,٧
نسبة التغطية (المخصصات % من القروض المتعثرة)												
٦٧,٠	٦٩,٠	٦٧,٥	٦٩,٥	٦٩,٩	٧٠,٤	٦٦,٦	٦٦,٩	٦٥,٨	٦٤,٦	٦٥,١	٦٥,٢	٦٥,٤
نسبة القروض إلى الودائع												
الإيرادات والربحية /٢												
١,٥	١,٥	١,٣	١,١	٠,٨	٠,٨	٠,٩	١,٤	١,٣	١,٣	١,٢	١,٤	١,٤
العائد على الأصول												
١٦,١	١٥,٢	٨,٧	٨,٤	٥,٢	٥,٧	٥,٤	١١,٧	٩,٥	٩,٥	٩,٢	١٠,٣	١٠,٤
العائد على حقوق الملكية												
٧٠,٩	٧٢,١	٧٢,٥	٧١,٦	٧٢,٢	٧٣,٩	٧٤,٤	٧٢,٠	٧١,٥	٧٢,٣	٧٢,٧	٧١,٣	٧٣,٥
نسبة الدخل من الفائدة إلى إجمالي الدخل												
٦٢,٠	٦٣,٣	٦٣,٤	٦٣,٥	٦٥,٧	٦٤,١	٦٣,٧	٥٩,٦	٥٩,٦	٥٩,٥	٥٩,٩	٥٩,٤	٥٩,٠
نسبة المصروفات بخلاف الفائدة إلى إجمالي الدخل												
السيولة												
٣٢,٣	٢٩,٨	٣٢,٠	٢٩,٣	٢٩,٢	٢٨,٣	٣٣,٢	٣٢,٨	٣٣,٠	٣٣,٧	٣٣,٢	٣٤,٢	٣٠,٩
نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول												
٤١,٦	٣٨,٦	٤٠,٩	٣٧,٧	٣٧,٢	٣٦,٩	٤٢,١	٤١,٩	٤١,٩	٤٢,٧	٤٢,٠	٤٢,٩	٣٩,٢
نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الودائع												
٤٣,٠	٤٢,٢	٤٥,٥	٤٣,٠	٤٢,٢	٤١,٤	٤٧,٥	٤٦,٣	٤٦,٨	٤٧,٤	٤٧,٢	٤٨,٤	٤٧,٣
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل												

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

١/ القروض المتعثرة تشمل القروض التي مضى أكثر من ٩٠ يوماً على موعد سدادها.

٢/ العائد على الأصول والعائد على أسهم رأس المال يتبعان مرشد صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٩ لإعداد مؤشرات السلامة المالية اعتباراً من الربع الرابع من عام ٢٠١٩ فصاعداً. وأرقام السنوات السابقة تتبع مرشد عام ٢٠٠٦، وبالتالي تتعد مقارنتها.

المرفق الأول - مصفوفة تقييم المخاطر^١

طبيعة/مصادر المخاطر	الاحتمالية النسبية	التأثير المتوقع في حالة تحقق المخاطر	سياسات للتخفيف من حدة المخاطر
المخاطر المحلية			
بقاء مسار المالية العامة للسلطة الفلسطينية دون تغيير.	مرتفعة	كبير	إجراء ضبط مالي تدريجي يركز على إصلاح الإنفاق. ورصد المتأخرات ووضع استراتيجية لتسويتها. وضمان الحفاظ على مستوى جيد من الرسمة في القطاع المصرفي.
		كبير	إجراء ضبط مالي تدريجي يركز على إصلاح الإنفاق. ورصد المتأخرات ووضع استراتيجية لتسويتها. وضمان الحفاظ على مستوى جيد من الرسمة في القطاع المصرفي.
		متوسطة/مرتفعة	ضمان تمتع النظام المصرفي بمستوى جيد من الرسمة، والحد تدريجياً من انكشاف البنوك على السلطة الفلسطينية، وتعزيز الرقابة المصرفية والقدرة على إدارة الأزمات.
		كبير	إجراء ضبط مالي تدريجي يركز على إصلاح الإنفاق. ورصد المتأخرات ووضع استراتيجية لتسويتها. وضمان الحفاظ على مستوى جيد من الرسمة في القطاع المصرفي.
انتقال آثار أزمة المالية العامة إلى القطاع المصرفي.	متوسطة/مرتفعة	كبير	إجراء ضبط مالي تدريجي يركز على إصلاح الإنفاق. ورصد المتأخرات ووضع استراتيجية لتسويتها. وضمان الحفاظ على مستوى جيد من الرسمة في القطاع المصرفي.
		كبير	إجراء ضبط مالي تدريجي يركز على إصلاح الإنفاق. ورصد المتأخرات ووضع استراتيجية لتسويتها. وضمان الحفاظ على مستوى جيد من الرسمة في القطاع المصرفي.
		متوسطة/مرتفعة	ضمان تمتع النظام المصرفي بمستوى جيد من الرسمة، والحد تدريجياً من انكشاف البنوك على السلطة الفلسطينية، وتعزيز الرقابة المصرفية والقدرة على إدارة الأزمات.
		كبير	إجراء ضبط مالي تدريجي يركز على إصلاح الإنفاق. ورصد المتأخرات ووضع استراتيجية لتسويتها. وضمان الحفاظ على مستوى جيد من الرسمة في القطاع المصرفي.
تراجع حجم الخدمات المالية المقدمة من البنوك المرخصة الإسرائيلية.	مرتفعة	كبير	إجراء ضبط مالي تدريجي يركز على إصلاح الإنفاق. ورصد المتأخرات ووضع استراتيجية لتسويتها. وضمان الحفاظ على مستوى جيد من الرسمة في القطاع المصرفي.
		كبير	إجراء ضبط مالي تدريجي يركز على إصلاح الإنفاق. ورصد المتأخرات ووضع استراتيجية لتسويتها. وضمان الحفاظ على مستوى جيد من الرسمة في القطاع المصرفي.
		متوسطة/مرتفعة	ضمان تمتع النظام المصرفي بمستوى جيد من الرسمة، والحد تدريجياً من انكشاف البنوك على السلطة الفلسطينية، وتعزيز الرقابة المصرفية والقدرة على إدارة الأزمات.
		كبير	إجراء ضبط مالي تدريجي يركز على إصلاح الإنفاق. ورصد المتأخرات ووضع استراتيجية لتسويتها. وضمان الحفاظ على مستوى جيد من الرسمة في القطاع المصرفي.
تصاعد التوترات الاجتماعية من جراء انعدام فرص أو آفاق تحقيق السلام وارتفاع أسعار الأغذية والوقود.	مرتفعة	كبير	إجراء ضبط مالي تدريجي يركز على إصلاح الإنفاق. ورصد المتأخرات ووضع استراتيجية لتسويتها. وضمان الحفاظ على مستوى جيد من الرسمة في القطاع المصرفي.
		كبير	إجراء ضبط مالي تدريجي يركز على إصلاح الإنفاق. ورصد المتأخرات ووضع استراتيجية لتسويتها. وضمان الحفاظ على مستوى جيد من الرسمة في القطاع المصرفي.
		متوسطة/مرتفعة	ضمان تمتع النظام المصرفي بمستوى جيد من الرسمة، والحد تدريجياً من انكشاف البنوك على السلطة الفلسطينية، وتعزيز الرقابة المصرفية والقدرة على إدارة الأزمات.
		كبير	إجراء ضبط مالي تدريجي يركز على إصلاح الإنفاق. ورصد المتأخرات ووضع استراتيجية لتسويتها. وضمان الحفاظ على مستوى جيد من الرسمة في القطاع المصرفي.

^١ تبين مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي قد تُحدث تغييراً جوهرياً في مسار السيناريو الأساسي (السيناريو المرجح تحقُّقه من وجهة نظر خبراءه الصندوق). وتمثل الاحتمالية النسبية للمخاطر المذكورة تقييمات الخبراء الذاتية للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (وتشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من ١٠٪، و"متوسطة" إلى احتمالية تتراوح بين ١٠٪ و ٣٠٪، و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪). وتبين هذه المصفوفة أنه الخبراء بشأن مصادر المخاطر ومستوى المخاوف العام وقت إجراء المناقشات مع السلطات. وقد تتفاعل المخاطر التي لا يتفاقم وقوع أحدها مع وقوع الآخر وتتحقق معاً.

سياسات للتخفيف من حدة المخاطر	التأثير المتوقع في حالة تحقق المخاطر	الاحتمالية النسبية	طبيعة/مصادر المخاطر
المالية العامة بذلك. ويرغم ذلك، فلن تجدي السياسات الاقتصادية إلا قليلاً في التخفيف من حدة الاستياء من الوضع السياسي وعدم إحراز تقدم في عملية السلام.	إسرائيل. وقد يُسفر ذلك عن تقويض النمو واستفحال الأزمة الإنسانية في غزة.		
يمكن أن تحاول السلطات الحصول على منح إضافية حتى تتمكن من تعويض السكان جزئياً عن المشقة الإضافية الناتجة عن ذلك الوضع.	كبير في سياق التحرك لمواجهة الاضطرابات أو تجدد النزاع، ربما تغلق إسرائيل الحدود أمام الأفراد وتفرض المزيد من القيود على حركة السلع. وقد يتضرر النمو الاقتصادي بشدة وبسرعة، ويفقد العديد من العمال الفلسطينيين الوافدين دخلهم، مما يؤدي إلى تراجع مستوى التحويلات إلى الضفة الغربية وغزة.	متوسطة	تشديد القيود الإسرائيلية على حركة السلع والأفراد.
تنفيذ برنامج إصلاحي شامل يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي الكلي، وحث الجهات المانحة على المساهمة في هذا التحول من خلال زيادة المنح.	متوسط بقاء الدعم المقدم من الجهات المانحة على مستواه الحالي المنخفض أو زيادة تراجعه. ومن شأن ذلك زيادة صعوبة تنفيذ برنامج الإصلاح. وحيث إن المنح المقدمة من الجهات المانحة قد وصلت بالفعل إلى أدنى مستوياتها التاريخية، فإن انخفاضها بشكل أكبر لن يؤثر على السيناريو الأساسي إلا بقدر محدود.	مرتفعة	بقاء الدعم المقدم من الجهات المانحة منخفضاً أو زيادة تراجعه.
المخاطر العالمية			
تقديم الدعم الموجه للمحتاجين عن طريق تحويل مسار الإنفاق بعيداً عن المجالات الأقل أولوية، وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على إدارة الأزمات.	متوسط/كبير من شأن تفشي سلالات متحورة من فيروس كورونا شديدة العدوى ومقاومة للقاحات أن يفرض عمليات إغلاق عام جديدة أو يعيق حركة التجارة. ويؤدي ذلك إلى انقطاع سلسلة الإمداد لفترة طويلة، وتباطؤ النمو وفقدان الوظائف، مما يؤثر سلباً على الموارد العامة ويمكن أن يقوض من جودة الأصول المصرفية.	متوسطة	تفشي موجات جديدة من جائحة كوفيد-19 محلياً.
تقديم دعم مؤقت وموجه للمستحقين، بشرط أن يسمح وضع المالية العامة بذلك.	متوسط/كبير تفاقم الاضطرابات التجارية والمالية وتقلب أسعار السلع الأساسية من جراء العقوبات الإضافية الناتجة عن الحرب وحالة عدم اليقين المحيطة بها. وقد يؤدي ذلك إلى نوبات تقلب في الأسعار وقطاع الاقتصاد الحقيقي، وانعدام الأمن الغذائي، واضطرابات اجتماعية، وأزمات حادة في الأغذية والطاقة.	مرتفعة	تصاعد تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا وصدّات أسعار السلع.

المرفق الثاني: تحليل استمرارية القدرة على تحمّل الدين^١

في ظلّ عدم تغيير السياسات، أصبح الدين العام في الضفة الغربية وغزة في حدود غير مستدامة^٢. ومن المتوقع استمرار المديونية في الارتفاع على المدى المتوسط لتصل إلى ما يقارب ٦٢٪، وهو مستوى يفرض تحديات كبيرة نظراً لضيق قاعدة الإيرادات، وأوجه عدم اليقين بشأن تدفق إيرادات المقاصة، وضعف النمو الاقتصادي الذي تكبله القيود الإسرائيلية، بما فيها تلك المفروضة على حركة العمالة والسلع ورؤوس الأموال. ويفرض ارتفاع إجمالي الاحتياجات التمويلية تحدياً كبيراً أمام الاقتصاد. علاوة على ذلك، فإن الضفة الغربية وغزة عرضة لصدمة كبيرة يمكن أن تتسبب في تقادم استمرارية القدرة على تحمل الدين. فمن شأن حدوث صدمة مالية كُلية مرگبة واقتنائها بصدمة اضطرابات سياسية التسبب في ارتفاع مستوى الدين إلى أكثر من ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧، في حين يرتفع إجمالي الاحتياجات التمويلية بنحو ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧ مقارنة بالسيناريو الأساسي.

هيكل الدين العام:

١- استمر الدين الحكومي في النمو خلال عام ٢٠٢١، ولكن بوتيرة أبطأ مقارنة بعام ٢٠٢٠، وذلك بفضل التعافي الاقتصادي. فبعد أن ارتفع إجمالي الدين العام^٣ بأكثر من ١٢ نقطة مئوية خلال عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩ وسياسات الإنفاق ذات الصلة (على سبيل المثال، شراء اللقاحات، ودعم الفئات المعرضة للمخاطر، ومعاودة دفع الأجور الكاملة لنحو ٦٠٠٠ موظف مدني في غزة)، سجل زيادة بمقدار ٣,٣ نقطة مئوية فقط خلال عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٥٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي^٤. ويرجع انخفاض معدل نمو الدين العام إلى التعافي الاقتصادي في تلك الفترة. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن زيادة إجمالي الناتج المحلي الاسمي بنسبة ٩٪ خلال عام ٢٠٢١ قد أسهمت في انخفاض رصيد الدين (باستثناء السندات الإذنية) بنسبة قدرها ٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال عام ٢٠٢١، في حين أضاف تغيير البسط ٥,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى رصيد الدين، على نحو يتماشى مع العجز المسجل.

٢- معظم الدين الحكومي محلي المنشأ، وتمثل المتأخرات أكثر من نصف الدين الكلي.

• كان الدين المحلي (شاملاً المتأخرات والسندات الإذنية) يمثل ٨٦٪ من الدين الكلي في نهاية عام ٢٠٢١. وتمثل المتأخرات أكبر مكونات الدين المحلي، حيث تُمثّل ما يتجاوز ضعف حجم الدين المصرفي. وكان نصف المتأخرات تقريباً مستحقاً إلى صندوق التقاعد ويمثل التزامات غير ممولة. وازداد الدين الرسمي المستحق للقطاع المصرفي زيادة بسيطة فقط خلال عام ٢٠٢١، حيث عملت البنوك على الامتثال إلى الحد الاحترازي غير الرسمي الذي وضعته سلطة النقد الفلسطينية للانكشاف المباشر على السلطة الفلسطينية.

^١ من إعداد إياكوفوس إيوانو.

^٢ يستخدم هذا التحليل النموذج القياسي الذي أعده صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٢١، لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان القادرة على النفاذ إلى السوق؛ حيث يستند إلى البيانات الأولية في نهاية عام ٢٠٢١، وبيانات تدفقات الدين التقديرية والفعلية لعام ٢٠٢١. وتُعزى الانحرافات البسيطة في مؤشرات الدين على الأجل المتوسط مقارنة بالجدول الولدة في تقارير الخبراء إلى الفروق المنهجية ذات الصلة بمعالجة الدين الجديد (قصير الأجل مقارنة بطويل الأجل، والمحلي مقارنة بالأجنبي)، وحساب مدفوعات الفائدة (تتوقف أسعار الفائدة على أجل الاستحقاق والمتغير بمرور الوقت)، وما يترتب على ذلك من تقديرات إجمالي الاحتياجات التمويلية.

^٣ ينطوي نطاق تغطية الدين على الحسابات الدائنة وخصوم معاشات التقاعد وفقاً لما جاء في إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها (٢٠١٣) الصادر عن صندوق النقد الدولي.

^٤ يتضمن التغيير في الدين زيادة نتيجة دمج السندات الإذنية (المقدرة بنسبة ٢,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) في رصيد الدين. وباستثناء رصيد السندات الإذنية، قد ارتفع إجمالي الدين العام بمقدار ١,٣ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

- ويمثل الدين الخارجي حوالي ١٤٪ من الدين الكلي، وحوالي ٨٦٪ من الدين الخارجي هو دين طويل الأجل. ويُعد صندوق الأقصى أكبر دائن (٣٩٪ من الدين الخارجي)، يليه البنك الدولي وبنك قطر الوطني (حوالي ٢٠٪ لكل منهما). ويعزى حوالي ١٢٪ من الدين الخارجي إلى دائنين ثنائيين (إيطاليا وإسبانيا).

٣- أجواء كثيفة من عدم اليقين تكتنف رصيد الدين، مما يرجع في المقام الأول إلى سببين؛ أولهما أن رصيد المتأخرات لا

يخضع إلى التدقيق، وتقوم الحكومة في المعتاد بمراكمة المتأخرات المستحقة للموردين والمقاولين وصندوق التقاعد. بالإضافة إلى ذلك، أدت السياسة المعمول بها منذ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١ بشأن دفع جزء فقط من الرواتب لموظفي القطاع العام إلى تراكم متأخرات الأجور بنسبة ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية يونيو/حزيران ٢٠٢٢. ويعمل صندوق التقاعد والسلطة الفلسطينية حالياً على تسوية مطالبات المتأخرات فيما يتعلق بغرامات وفوائد التأخر في السداد. وإلى أن يتم

الضفة الغربية وغزة: مجموع التزامات الدين المستحقة على السلطة الفلسطينية

(% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
٥٠,٤	٤٧,١	٣٤,٥	مجموع التزامات الدين
٤٣,٣	٣٩,١	٢٧,٦	الدين المحلي
١٣,٥	١٤,٠	٨,٩	القروض وحدود السحب على المكشوف المقدمة من البنوك
٢,٠	السندات الإذنية /١
٢٧,٨	٢٥,١	١٨,٦	المتأخرات /١
٧,١	٨,٠	٦,٩	الدين الخارجي

المصادر: وزارة المالية وتغييرات خبراء صندوق النقد الدولي.
/١ الأرقام ما هي إلا تغييرات نظراً لعدم كفاية البيانات الرسمية.

التوصل إلى اتفاق مشترك، فقد استبعد الخبراء والفوائد والغرامات من رصيد المتأخرات. وتشكل السندات الإذنية المصدر الثاني لعدم اليقين، فالسلطات تُصدر سندات إذنية إلى الموردين والمقاولين لتسوية المتأخرات المستحقة، غير أنها لا تسجل هذه السندات كدين، وتتعامل معها بشكل أساسي على أنها أداة لإطفاء الالتزامات.^٦ وتشير التقديرات الأولية للخبراء إلى أن إجمالي رصيد السندات الإذنية في نهاية عام ٢٠٢١ بلغ ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، غير أن هناك قدرًا كبيرًا من عدم اليقين يحيط بهذا التقدير، ففي عام ٢٠٢٢ دفعت السلطة الفلسطينية للبنوك ١٦٠ مليون دولار أمريكي (٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي) لتصفية رصيد السندات الإذنية لديها. وقد تمت المعاملة بعد حصول السلطة الفلسطينية على قرض مصرفي بمبالغ معادلة وأجل استحقاق مماثلة من البنوك التي تحتفظ بالسندات الإذنية، وأشارت السلطات أيضًا إلى أنها ستوقف تمامًا عن إصدار السندات الإذنية. ومن المتوقع سداد رصيد السندات الإذنية القائم بالكامل بنهاية عام ٢٠٢٤.

٤- وتعتبر المتأخرات هي المصدر الرئيسي للتمويل الجديد. فمن المفترض أن يكون التمويل من البنوك المحلية محدودًا نظرًا

لانتكشاف البنوك بشكل كبير على السلطة الفلسطينية، مما يحول دون تقديمها قروض جديدة بمبالغ كبيرة. والحكومة غير قادر كذلك على إصدار سندات في الأسواق المحلية أو الدولية. وفي ظل محدودية هذه الخيارات التمويلية، دأبت السلطات على مراكمة المتأخرات الجديدة لتغطية مستويات العجز. وبناءً على ذلك، فإن تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين يفترض استمرار السلطات في الاعتماد على المتأخرات كمصدر رئيسي للتمويل الجديد. وفي حين أن المتأخرات المستحقة للموردين والمقاولين غير محملة رسميًا بفوائد، فإنه لأغراض تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين سوف نفترض أن تُستحق على هذه المتأخرات فائدة بنسبة ٥٪ (أي بسعر مماثل لأسعار القروض المصرفية) سنويًا. ولمزيد من الرصد لعدم اليقين المحيط بمستوى الدين وشروطه، يتضمن تحليل استمرارية القدرة

^٥ تُعرّف متأخرات الإنفاق بأنها الفارق بين الإنفاق على أساس الالتزام والإنفاق على الأساس النقدي. وتشمل المتأخرات المستحقة لصندوق التقاعد (لموظفي الخدمة المدنية وموظفي جهاز الأمن على حد سواء) مساهمات الحكومة والموظفين الواجبة، التي لا تحولها الحكومة إلى صندوق التقاعد.

^٦ في البداية، كان أجل استحقاق معظم السندات الإذنية قصيرًا جدًا (ثلاثة أشهر على سبيل المثال)، غير أنه زاد بمرور الوقت. وفي نهاية عام ٢٠٢١، أصبح أجل استحقاق غالبية السندات الإذنية أقل من عام واحد، إلا أن جزءًا منها كان طويل الأجل، حيث بلغ أطول أجل استحقاق ٢٤ شهرًا.

على تحمل الدين صدمة في الالتزامات الاحتمالية يزيد فيها رصيد الدين عن التوقعات الحالية بنسبة ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢.

آفاق الاقتصاد الكلي:

٥- ستظل آفاق الاقتصاد الكلي صعبة في ظل عدم تغيير السياسات. فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد ضعفاً على الأجل المتوسط، وسيخفض معدل النمو السنوي ليصل إلى ٢٪. كما يتوقع أن يرتفع معدل التضخم على الأجل القريب ويقترب تدريجياً من ٢٪، وهو ما يتماشى بشكل عام مع معدل التضخم المستهدف في إسرائيل. ومن المفترض أن يتحسن مستوى الموارد العامة على الأجل القريب مع قيام السلطات بإلغاء بعض التدابير التشغيلية ذات الصلة بجائحة كوفيد-١٩. ورغم ذلك، فإنها ستزداد سوءاً بمرور الوقت في ظل عدم تغيير السياسات، وسيرتفع عجز المالية العامة إلى ما يتراوح بين ٤ و٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وثمة مخاطر كبيرة على مستوى المالية العامة تقترن بتبؤات السيناريو الأساسي. وتتضمن هذه المخاطر احتمالية حدوث اضطرابات سياسية قد تضر بمعدل النمو، وإجراء خصومات من إيرادات المقاصة ذات الصلة بمدفوعات السجناء بمستوى يفوق التوقعات الحالية، بالإضافة إلى احتمالية ارتفاع رصيد المتأخرات بشكل أكبر من المقدّر حالياً.

استمرارية القدرة على تحمل الدين:

٦- وفقاً للسيناريو الأساسي، من المتوقع أن يرتفع إجمالي الدين العام إلى حوالي ٦٢٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧. فمستوى الدين ومعدل زيادته (حوالي ١١ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي على مدار ست سنوات) من شأنهما زيادة المخاطر، خاصة عند دراسة إجمالي الاحتياجات التمويلية والقيود المؤسسية وقيود السياسات. وتعاني الضفة الغربية وغزة من ضيق قاعدة الإيرادات، حيث يخضع جزء كبير من الإيرادات التي تجمعها إسرائيل نيابة عنها إلى خصومات يتعذر التنبؤ بها في كثير من الأحيان، كما أن الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة أخذ في التراجع منذ سنوات. وتزداد إدارة الدين تعقيداً في ظل محدودية أدوات سياسة المالية العامة، والافتقار إلى خيارات التمويل، ووجود توترات اجتماعية تزيد من صعوبة الإصلاحات، وعرقلة النمو الاقتصادي من جراء القيود المفروضة على حركة السلع والأفراد.

٧- والضفة الغربية وغزة في الوقت الحالي عرضة لمخاطر الصدمات المتكررة التي يمكن أن تؤدي إلى تدهور آفاق المديونية. فمن شأن وقوع صدمة في النمو أن يرفع مستوى الدين العام إلى ٧٦٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧، في حين يمكن أن تؤدي الصدمة المالية الكلية المركبة، التي تتسبب في تدهور مؤقت لأوضاع المالية العامة، إلى ارتفاع مستوى الدين العام إلى ٨٢٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧. وبالمثل يرتفع الدين إلى ٧٧٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧ على أثر صدمة في الالتزامات الاحتمالية تُحدث زيادة مباشرة غير متكررة في رصيد الدين ارتباطاً بالتأخرات، بالتزامن مع تراجع النمو وارتفاع تكاليف التمويل بالنسبة للحكومة. وأخيراً، فإن صدمة «الاضطرابات السياسية»، التي تهدف إلى محاكاة الصدمات التي شهدتها الضفة الغربية وغزة في السنوات الأخيرة، تشير إلى أن أي صدمة حتى إذا كانت مؤقتة، ولكنها كبيرة من الممكن أن تؤدي إلى تراجع حاد في آفاق المديونية. فالاحتياجات التمويلية الكبيرة سيتعذر معها على السلطات إدارة صدمات بهذا الحجم نظراً أيضاً لمحدودية أدوات السياسات والاحتياطات الوقائية المتاحة لها. ونتيجة لذلك، من المرجح أن يتعرض الاقتصاد لهبوط حاد في النشاط إذا واجه صدمات كبيرة مقترنة بعواقب سياسية واجتماعية غير متوقعة.

الشكل البياني ١ : الضفة الغربية وغزة: تحليل استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام - السيناريو الأساسي
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق^{١/}

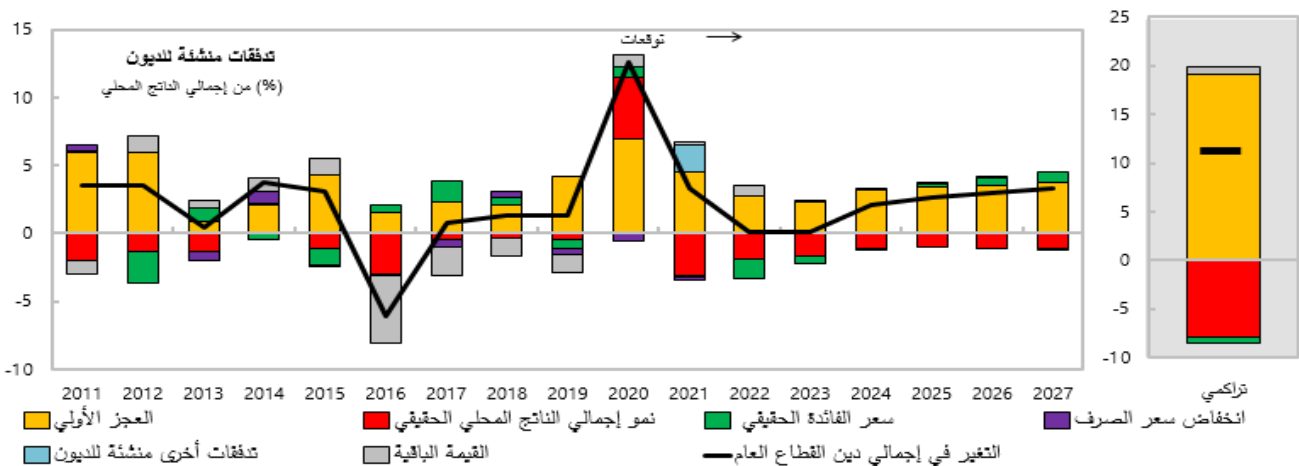
حساب الوضع في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١ فروق أسعار الفائدة	توقعات						فعالية		
	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩-٢٠١١
مؤشر EMBIG (قطة أساس) ٣ / لا ينطبق	٦١,٧	٥٨,٤	٥٥,٤	٥٢,٨	٥٠,٧	٥٠,٥	٥٠,٤	٤٧,١	٣٢,٠
مبادلة مخاطر الائتمان لخمس سنوات لا ينطبق	١٩,٩	١٩,١	١٩,٣	١٤,٩	١٥,١	١٦,٠	١٧,٤	١٧,١	٩,٥
التصنيفات الأجنبية محلية	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٤	٣,٥	٤,٠	٧,١	-١١,٣	٤,١
مؤييز لا ينطبق لا ينطبق	٢,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٧	٣,٤	٤,٩	١,٨	-١,٣	١,٩
ستاندر آند بورز لا ينطبق لا ينطبق	٤,١	٤,٣	٤,٦	٥,٢	٧,٠	٩,١	٩,٠	-١٢,٥	٦,١
فيتش لا ينطبق لا ينطبق	٣,٤	٣,٢	٣,٠	٢,٧	٢,٣	١,٨	١,٦	٠,٩	١,٤

إجمالي الدين العام الاسمي
إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)
سرر الفائدة الفعلية (%)^{١/}

المساهمة في تغيرات الدين العام

الرصيد الأولي المؤدي إلى تركيبي، ٢٠٢٧-٢٠٢٢ استقرار الدين /٨	توقعات						فعالية		
	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩-٢٠١١
٠,٨-	١١,٤	٣,٣	٣,٠	٢,٧	٢,١	٠,١	٣,٣	١٢,٦	١,٣
١٠,٥	٣,٣	٣,٠	٢,٦	٢,٠	٠,١	٠,٦-	٣,١	١١,٨	٢,٠
١٩,٠	٣,٧	٣,٥	٣,٥	٣,٣	٢,٣	٢,٨	٤,٥	٧,٠	٣,٣
١٥٦,٧	٢٦,٠	٢٦,٠	٢٦,٠	٢٦,٠	٢٦,٩	٢٥,٨	٢٥,٣	٢٥,٣	٢٦,٣
١٧٥,٧	٢٩,٧	٢٩,٦	٢٩,٤	٢٩,٣	٢٩,٢	٢٨,٦	٢٩,٨	٣٢,٣	٢٩,٦
٨,٦-	٠,٤-	٠,٦-	٠,٨-	١,٢-	٢,٢-	٣,٤-	٣,٤-	٤,٧	١,٢-
٨,٦-	٠,٤-	٠,٦-	٠,٨-	١,٢-	٢,٢-	٣,٤-	٣,٢-	٥,٣	١,٢-
٠,٦-	٠,٨	٠,٥	٠,٢	٠,٠	٠,٦-	١,٥-	٠,١-	٠,٨	٠,١-
٧,٩-	١,١-	١,١-	١,٠-	١,٢-	١,٧-	١,٨-	٣,٠-	٤,٥	١,١-
...	٠,٣-	٠,٥-	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠
٠,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٧	٠,٢	٠,٩	٠,٧-

التغير في إجمالي دين القطاع العام
التغيرات المحددة المنشئة للدين
العجز الأولي
الإيرادات والمدح الأولية (عدا الفائدة)
التغيرات الأولية (عدا الفائدة)
ديناميكية الدين التلقائية^{١٥}
فروق أسعار الفائدة/النمو^{١٦}
منها: سرر الفائدة الحقيقي
منها: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
انخفاض سرر الصرف^{١٧}
التغيرات المحددة الأخرى المنشئة للدين
يزجي التحديد (1) (سالية)
الالتزامات الاحتياطية
السندات الأجنبية
القيمة الباقية، بما في ذلك التغير في الأصول^{١٨}

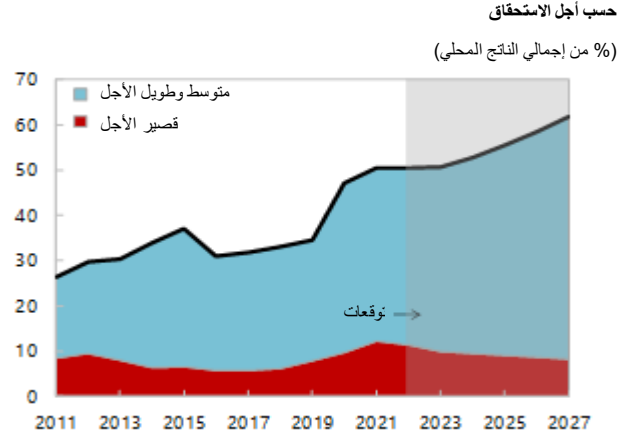
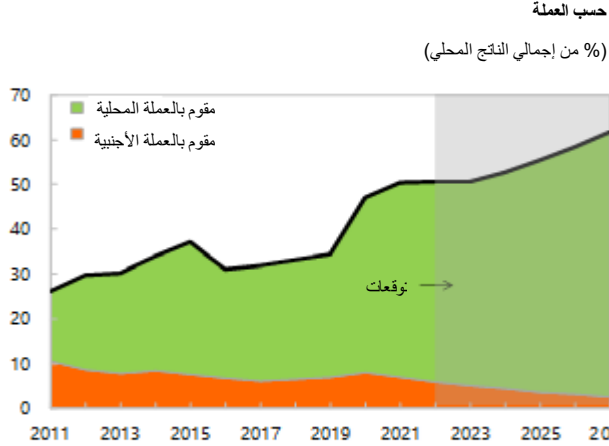


المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ يُعرف القطاع العام بأنه الحكومة المركزية.
٢/ بناء على البيانات المتاحة.
٣/ فروق أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل مقارنة بالسندات الألمانية.
٤/ يُعرف بأنه مدفوعات الفوائد مقسومة على رصيد الدين (باستثناء الضمانات) في نهاية السنة السابقة.
٥/ يتم اشتقاقها على أنها $[r - \pi(1+g) - g + ae(1+r)] / (1+g+\pi+g\pi)$ مضموناً في نسبة الدين في الفترة السابقة، بحيث r = سرر الفائدة، π = معدل نمو مُخفض إجمالي الناتج المحلي، g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، a = نسبة الدين المعوّض بالعملة الأجنبية، e = انخفاض سرر الصرف الاسمي (مقيماً بالزناية في قيمة الدولار بالعملة المحلية).
٦/ يتم اشتقاق مساهمة سرر الفائدة الحقيقي من البسط في الحاشية رقم ٥ على أنها $\pi(1+g)$ ومساهمة النمو الحقيقي على أنها $-g$.
٧/ يتم اشتقاق مساهمة سرر الفائدة الحقيقي من البسط في الحاشية رقم ٥ على أنها $ae(1+r)$.
٨/ يشمل تغيرات الأصول وإيرادات الفائدة (إن وجدت). وبالنسبة للتوقعات، يشمل تغيرات سرر الصرف خلال فترة التوقعات.
٩/ الرصيد الأولي المؤدي إلى استقرار الدين في ٢٠٢٥.

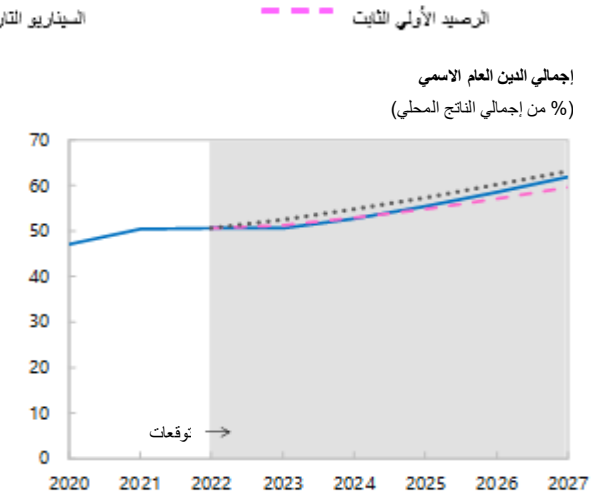
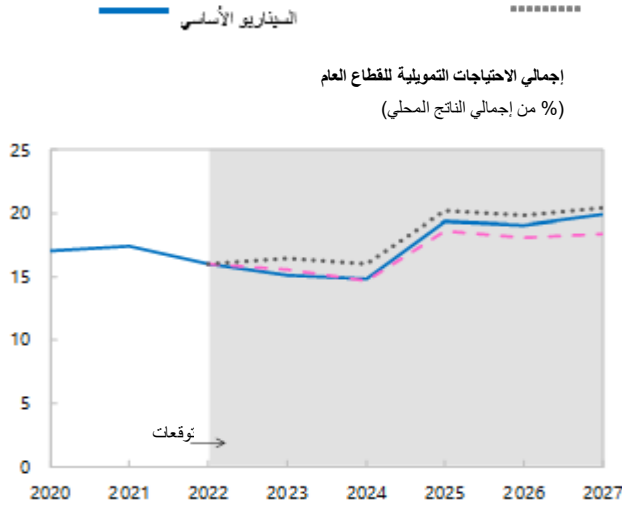
الشكل البياني: ٢ الضفة الغربية وغزة: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام

تكوين الدين العام والسيناريوهات البديلة

تكوين الدين العام



السيناريوهات البديلة



الفرضيات الأساسية (%)

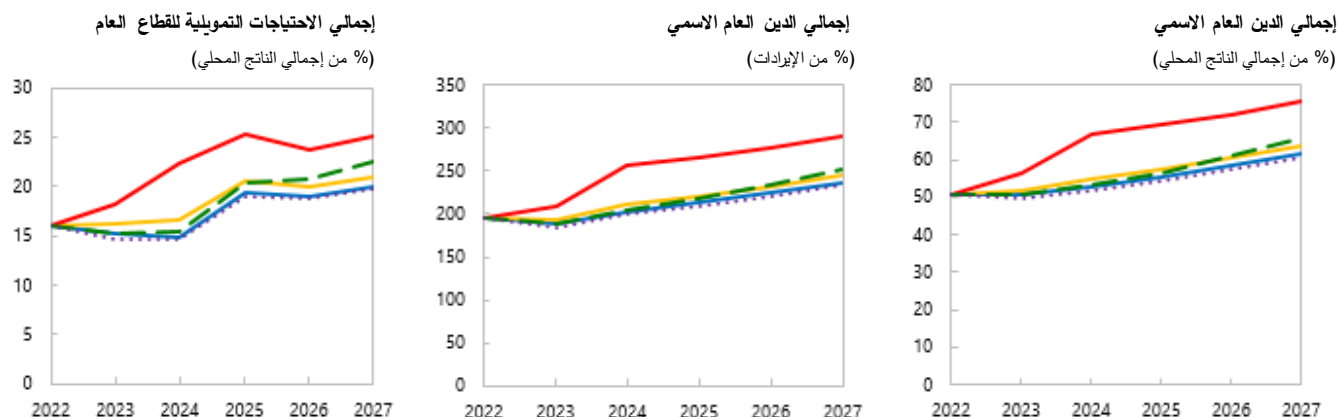
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	السيناريو التاريخي	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	السيناريو الأساسي
٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٤,٠	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٤	٣,٥	٤,٠	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٢,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٧	٣,٤	٤,٩	التضخم	٢,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٧	٣,٤	٤,٩	التضخم
٣,٥-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٥-	٢,٨-	الرصيد الأولي	٣,٧-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٤-	٢,٣-	٢,٨-	الرصيد الأولي
٣,٤	٣,٢	٣,٠	٢,٧	٢,٣	١,٨	سعر الفائدة الفعلي	٣,٤	٣,٢	٣,٠	٢,٧	٢,٣	١,٨	سعر الفائدة الفعلي
													سيناريو الرصيد الأولي الثابت
							٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٤	٣,٥	٤,٠	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
							٢,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٧	٣,٤	٤,٩	التضخم
							٢,٨-	٢,٨-	٢,٨-	٢,٨-	٢,٨-	٢,٨-	الرصيد الأولي
							٣,٤	٣,٢	٣,٠	٢,٧	٢,٣	١,٨	سعر الفائدة الفعلي

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣: الضفة الغربية وغزة: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام - اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

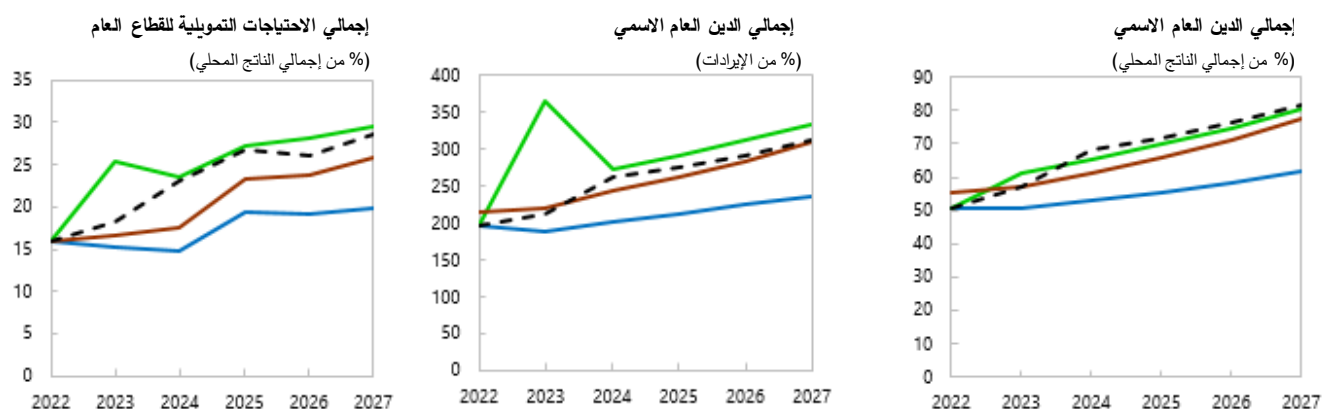
اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المالية الكلية

السيناريو الأساسي
صدمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
صدمة سعر الفائدة الحقيقي
صدمة الميزان الأولي
صدمة سعر الصرف الحقيقي



اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الإضافية

السيناريو الأساسي
اضطرابات سياسية
صدمة مالية كلية مركبة
صدمة الالتزامات الاحتمالية

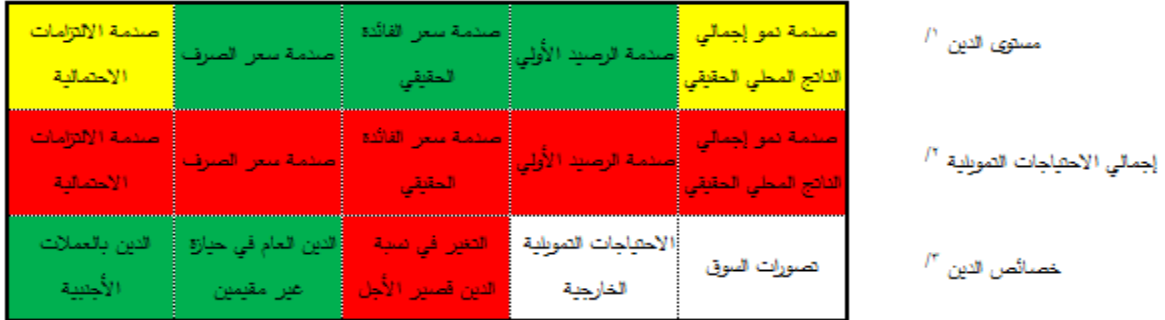


الفرضيات الأساسية (%)

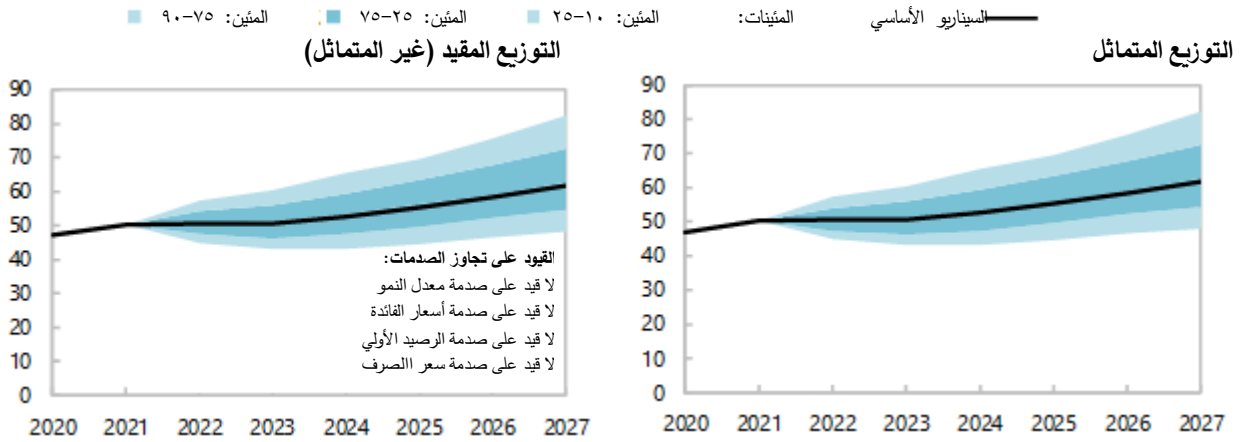
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	صدمة الرصيد الأولي
٢.٠	٢.٠	٢.٠	٣.٢-	٢.١-	٤.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٤	٣.٥	٤.٠	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٢.٠	٢.٢	٢.٥	١.٣	٢.٠	٤.٩	٢.٠	٢.٢	٢.٥	٢.٧	٣.٤	٤.٩	التضخم
٣.٧-	٣.٥-	٣.٥-	٧.٦-	٤.٤-	٢.٨-	٣.٧-	٣.٥-	٣.٥-	٤.٣-	٣.٣-	٢.٨-	الرصيد الأولي
٣.٦	٣.٤	٣.٢	٢.٨	٢.٣	١.٨	٣.٥	٣.٣	٣.٠	٢.٧	٢.٣	١.٨	سعر الفائدة الفعلي
٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٤	٣.٥	٤.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٤	٣.٥	٤.٠	صدمة سعر الفائدة الحقيقي
٢.٠	٢.٢	٢.٥	٢.٧	٧.٥	٤.٩	٢.٠	٢.٢	٢.٥	٢.٧	٣.٤	٤.٩	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٣.٧-	٣.٥-	٣.٥-	٣.٣-	٢.٣-	٢.٨-	٣.٧-	٣.٥-	٣.٥-	٣.٣-	٢.٣-	٢.٨-	التضخم
٣.٤	٣.٢	٢.٩	٢.٦	٢.٣	١.٨	٦.١	٥.٥	٤.٤	٣.٧	٢.٣	١.٨	الرصيد الأولي
١.٠	١.٠	١.٠	١.٤	٢.٥	٤.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٣.٢-	٢.١-	٤.٠	سعر الفائدة الفعلي
٢.٠	٢.٢	٢.٥	٢.٧	٣.٤	٤.٩	٢.٠	٢.٢	٢.٥	١.٣	٢.٠	٤.٩	صدمة مالية كلية مركبة
٤.٧-	٤.٥-	٤.٥-	٤.٣-	٣.٣-	٢.٨-	٣.٧-	٣.٥-	٣.٥-	٧.٦-	٤.٤-	٢.٨-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٥.٠	٤.٧	٤.١	٣.٦	٢.٨	١.٨	٦.٣	٥.٧	٤.٦	٣.٧	٢.٣	١.٨	التضخم
												الرصيد الأولي
												سعر الفائدة الفعلي

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤ : الضفة الغربية وغزة: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام - تقييم المخاطر
خريطة حرارية

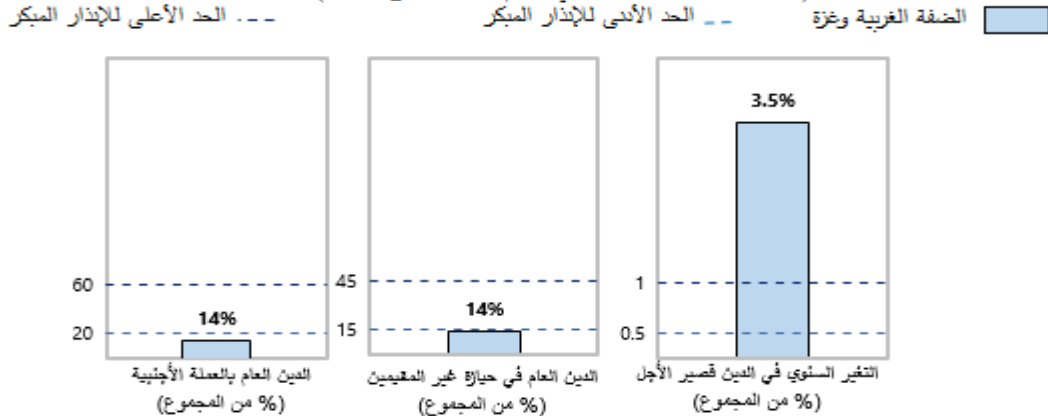


طور الكثافات التنبؤية لإجمالي الدين العام الاسمي
(% من إجمالي الناتج المحلي)



مواطن الضعف في خصائص الدين

مؤشرات مقابل القواعد المعيارية لتقييم المخاطر، في (٢٠٢١)



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تظل الخلية باللون الأخضر إذا لم تتجاوز أعباء الدين معيار ٧٠٪ في سيناريو صدمة معينة أو السيناريو الأساسي، وتظل باللون الأصفر إذا تجاوزت المعيار في سيناريو صدمة معينة دون أن تتجاوز في السيناريو الأساسي، وتظل باللون الأحمر إذا تجاوزت المعيار في السيناريو الأساسي، وتظل بالأبيض إذا لم يكن اختبار القدرة على تحمل الضغط ذا دلالة.

٢/ تظل الخلية باللون الأخضر إذا لم تتجاوز إجمالي احتياجات التمويل معيار ١٥٪ في سيناريو صدمة معينة أو السيناريو الأساسي، وتظل باللون الأصفر إذا تجاوز المعيار في سيناريو صدمة معينة دون أن تتجاوز في السيناريو الأساسي، وتظل باللون الأحمر إذا تجاوز المعيار في السيناريو الأساسي، وتظل بالأبيض إذا لم يكن اختبار القدرة على تحمل الضغط ذا دلالة.

٣/ تظل الخلية باللون الأخضر إذا كانت قيمة البلد أقل من المعيار الأدنى المستخدم في تقييم المخاطر، وتظل باللون الأحمر إذا كانت تتجاوز معيار تقييم المخاطر الأعلى، وتظل باللون الأصفر إذا كانت تقع بين المعيار الأدنى والمعيار الأعلى وتظل الخلية باللون الأبيض إذا لم تتوافر البيانات أو كان المؤشر غير ذي دلالة.

وفيما يلي المعيار الأدنى والمعيار الأعلى المستخدمان في تقييم المخاطر:
٢٠٠ نقطة أساس و ٦٠٠ نقطة أساس بالنسبة لفروق العلة على السنوات ٥٪ و ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لاحتياجات التمويل الخارجي، و ٥٠٪ و ١٥٪ بالنسبة لنسبة الدين قصير الأجل، و ١٥٪ و ٥٠٪ بالنسبة لأدوات الدين العام في حيازة غير المقيمين؛ و ٢٠٪ و ٦٠٪ لنسبة الدين المقوم بالعملة الأجنبية.

المرفق الثالث: المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي إلى السلطة الفلسطينية

(٢٠٢٢-٢٠١٧)

تاريخ البعثة	البعثة	تاريخ تقرير المساعدة الفنية
		<p>قَدّم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية إلى الضفة الغربية وغزة في مجالات الإدارة المالية العامة، وإدارة الإيرادات، والتنظيم والرقابة المصرفية والرقابة، واختبار القدرة على تحمل الضغوط، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والحسابات القومية، وإحصاءات القطاع الخارجي. وقدم الصندوق الدعم الفني أيضا إلى وحدتي المالية العامة الكلية وكبار المكلفين التابعتين لوزارة المالية في ٢٠١٨-٢٠١٩. وتتضمن أولويات بناء القدرات على الأجل المتوسط الرقابة المصرفية، وتطوير نظام المدفوعات الوطني، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وثمة حاجة إلى إجراء مراجعة دورية وتقديم مساعدة بين الحين والآخر للارتقاء بمستوى جودة إحصاءات القطاع الخارجي والحسابات القومية. وستواصل إدارة الشؤون القانونية وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية وإدارة الإحصاءات تقديم المساعدة الفنية في هذه الموضوعات، بدعم من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. وتعمل حاليا إدارة شؤون المالية العامة بالتعاون مع السلطات على إعادة تقييم احتياجات قطاع المالية العامة من المساعدة الفنية وأولوياتها، غير أنها تقف على أهبة الاستعداد، وتضع خططاً مبدئية لتقديم المساعدة الفنية في المجالات ذات الأهمية البالغة، ومنها إصلاح الإنفاق، والضرائب، والتخطيط المالي الكلي، وإدارة النقدية خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣.</p>
		<p>قطاع المالية العامة: تضمنت أهداف الصندوق الرئيسية لتقديم المساعدة الفنية في مجال المالية العامة خلال ٢٠١٧-٢٠١٩ دعم التقدم المُحرز على مستوى الإدارة المالية العامة خلال ٢٠٠٧-٢٠١٦، وتعزيز عملية إعداد الموازنة ووضع التنبؤات المالية الكلية، وزيادة تهيئة الإيرادات من خلال المساعدة في تطوير الإدارة الضريبية. وقدم الصندوق الدعم الفني أيضا إلى وحدتي المالية الكلية وكبار المكلفين التابعتين لوزارة المالية في ٢٠١٨-٢٠١٩. وقد استأنفت إدارة شؤون المالية العامة تقديم المساعدة الفنية في عام ٢٠٢٢ بعد توقف دام ثلاث سنوات. وتتضمن مجالات التركيز المخطط لها لتنمية القدرات خلال العامين المقبلين إصلاح فاتورة الأجور، وصافي الإقراض (في سياق العلاقات المالية الأوسع نطاقاً بين السلطة الفلسطينية والمحافظات)، ووضع الموازنات متوسطة الأجل وضوابط الالتزام متعددة السنوات، وإدارة النقدية، وإدارة الإيرادات.</p>
٣-١٣ إبريل/نيسان ٢٠١٧	إعداد الموازنة ووضع التنبؤات المالية الكلية	مايو/أيار ٢٠١٧
٣٠ إبريل/نيسان - ١١ مايو/أيار ٢٠١٧	إدارة مخاطر الجمارك	مايو/أيار ٢٠١٧
٢٧-٣١ أغسطس/آب ٢٠١٧	تفعيل استراتيجية إصلاح الإدارة المالية العامة	سبتمبر/أيلول ٢٠١٧
٤-١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧	إعداد الموازنة ووضع التنبؤات المالية الكلية	أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧
٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧	إعداد الموازنة والإطار المالي الكلي	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧
٨-١٩ إبريل/نيسان ٢٠١٨	دعم تنمية قدرات وحدة المالية الكلية	يونيو/حزيران ٢٠١٨
١٢-١٩ أغسطس/آب ٢٠١٨	دعم تنمية قدرات وحدة المالية الكلية	يناير/كانون الثاني ٢٠١٩
٢٨ أكتوبر/تشرين الأول - ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨	دعم تنمية قدرات وحدة المالية الكلية	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨
١٧-٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٩	دعم تنمية قدرات وحدة المالية الكلية	إبريل/نيسان ٢٠١٩
١٠-٢١ مارس/آذار ٢٠١٩	إدارة الإيرادات/وحدة كبار المكلفين	مارس/آذار ٢٠١٩

تاريخ البعثة	البعثة	تاريخ تقرير المساعدة الفنية
٢٥-١٨ فبراير/شباط ٢٠٢٢	التدريب على تحسين مستوى الامتثال الضريبي في الاقتصاد الرقمي	لا ينطبق
١٤ - ١٧ مارس/آذار ٢٠٢٢	حلقة تطبيقية إقليمية عبر الإنترنت حول إحصاءات دين القطاع العام	لا ينطبق
١٠ مايو/أيار - ٧ يونيو/حزيران ٢٠٢٢	مراجعة استراتيجيات إصلاح إدارة الضرائب	لا ينطبق
١ - ١٤ يونيو/حزيران ٢٠٢٢	تعزيز عملية إعداد التقارير المالية الكلية ربع السنوية	لا ينطبق
<p>النظم النقدية والمالية: في ٢٠١٧-٢٠١٨، نصبت جهود المساعدة الفنية على تطبيق المعيار الدولي رقم ٩ لإعداد التقارير المالية والإعداد لعملية التحول إلى معايير «بازل ٣» وتيسيرها. وكانت أولويات المساعدة الفنية التي قدمتها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ قد استنارت ولستنارت بالنتائج والتوصيات التي أقرتها عملية مراجعة استقرار القطاع المالي التي تم إجراؤها خلال عام ٢٠١٨ (وخارطة طريق المساعدة الفنية المصاحبة لها). وخلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢، ركزت المساعدة الفنية على تعزيز الترتيبات ذات الصلة بإدارة الأزمات، وتعزيز مخصصات وأدوات تسوية الأوضاع المصرفية، وتحسين لختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتعطي صورة أوضح لخصائص القطاع المالي في الضفة الغربية وغزة، ولختبار مدى تحمل الصدمات المتعددة العوامل. وسوف تقدم المساعدة الفنية أيضًا خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قبل تقييم فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل وبعده.</p>		
١٩ - ٢٢ مايو/أيار ٢٠١٧	حلقة تطبيقية لوضع إطار قانوني لمكافحة تمويل الإرهاب للضفة الغربية وغزة (تقام في عمان - الأردن)	لا ينطبق
٢٤ سبتمبر/أيلول - ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧	تطبيق المعيار الدولي رقم ٩ لإعداد التقارير المالية	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧
٢٥ فبراير/شباط - ٨ مارس/آذار ٢٠١٨	تطبيق المعيار الدولي رقم ٩ لإعداد التقارير المالية	مارس/آذار ٢٠١٨
١٤ - ٢٣ مارس/آذار ٢٠١٨	الاستقرار المالي/لختبار القدرة على تحمل الضغوط	مارس/آذار ٢٠١٨
١ - ٥ يوليو/تموز ٢٠١٨	تطبيق المعيار الدولي رقم ٩ لإعداد التقارير المالية	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨
٢٣-٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨	بازل ٣	لا ينطبق
١٧ أكتوبر/تشرين الأول - ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨	مراجعة استقرار القطاع المالي	مايو/أيار ٢٠١٩
٣ - ٧ مارس/آذار ٢٠١٩	إطار مكافحة تمويل الإرهاب	لا ينطبق
٢٤ - ٢٨ مارس/آذار ٢٠١٩	بازل ٣	لا ينطبق
٣ - ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩	متابعة مراجعة استقرار القطاع المالي: التخطيط للطوارئ من أجل التأهب للأزمات وإدارتها*	يوليو/تموز ٢٠٢٠
٣ - ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١	متابعة مراجعة استقرار القطاع المالي: إعادة هيكلة المؤسسات المالية ومعالجة أوضاعها*	أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١
٢٦ يربيل/نيسان - ٦ مايو/أيار ٢٠٢١	لختبار القدرة على تحمل الضغوط الكلية	لا ينطبق
١٨ يونيو/حزيران - ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٢١	لختبار القدرة على تحمل الضغوط الكلية*	لا ينطبق

تاريخ البعثة	البعثة	تاريخ تقرير المساعدة الفنية
٣-٧ مايو/أيار ٢٠٢١	متابعة مراجعة لستقرار القطاع المالي: إعادة هيكلة المؤسسات المالية ومعالجة أوضاعها*	أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١
٩ يناير/كانون الثاني - ٦ فبراير/شباط ٢٠٢٢	وضع خطة لإدارة الأزمات*	لا ينطبق
٢-١٧ مارس/آذار ٢٠٢٢	إصلاح قانون تسوية أوضاع المؤسسات المصرفية*	لا ينطبق
٢١ مارس/آذار - ٢٩ إبريل/نيسان ٢٠٢٢	نظم المدفوعات الوطنية*	لا ينطبق
٨-١١ مايو/أيار ٢٠٢٢	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب*	لا ينطبق
٢٦ يونيو/حزيران - ٥ يوليو/تموز ٢٠٢٢	تعزيز الرقابة الميدانية على أساس المخاطر	لا ينطبق
<p>الإحصاءات: ركزت جهود المساعدة الفنية في مجال القضايا الإحصائية على تنفيذ نظم إعداد ونشر البيانات الإحصائية القائمة، ومواءمتها مع أحدث المعايير الإحصائية الدولية للحسابات القومية ومجموعات البيانات ذات الصلة بإحصاءات القطاع الخارجي. وبشكل عام، فإن شفافية البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية وسلطة النقد الفلسطينية وحدلتها تقفان على قدم المساواة مع مثيلتيهما في البلدان التي تطبق معايير جيدة لإدارة البيانات ونشرها، غير أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل لتحسين مستوى اتساق البيانات في إحصاءات القطاع الخارجي وإصدار حسابات قومية ربع سنوية وسنوية موصولة بنظام السلسلة.</p>		
٧-١١ مايو/أيار ٢٠١٧	الحسابات القومية	لا ينطبق
١٢-١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧	مؤشرات الأسعار	مارس/آذار ٢٠١٨
١٧-٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧	الحسابات القومية	أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨
١١-١٥ مارس/آذار ٢٠١٨	الحسابات القومية	يوليو/تموز ٢٠١٨
٢٤-٢٨ يونيو/حزيران ٢٠١٨	الحسابات القومية	أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨
٢٢ يوليو/تموز - ٠٢ أغسطس/آب ٢٠١٨	إحصاءات القطاع الخارجي	أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨
١٦-٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨	إحصاءات الأسعار	إبريل/نيسان ٢٠١٩
١٠-١٤ فبراير/شباط ٢٠١٩	الحسابات القومية	إبريل/نيسان ٢٠١٩
١٣-١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩	الحسابات القومية	فبراير/شباط ٢٠٢٠
٨-١١ يونيو/حزيران ٢٠٢٠	مؤشرات أسعار العقارات السكنية	أغسطس/آب ٢٠٢٠
٩-١٣ أغسطس/آب ٢٠٢٠	إعداد جدول المدخلات والمخرجات	سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠
٢١-٢٥ فبراير/شباط ٢٠٢١	إعادة وصل الحسابات القومية بنظام السلسلة	إبريل/نيسان ٢٠٢١
٢٢ أغسطس/آب - ٠٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٢١	حسابات قطاع المؤسسات - تسلسل الحسابات	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١
٢٧ فبراير/شباط - ١٠ مارس/آذار ٢٠٢٢	حسابات قطاع المؤسسات - الحسابات القطاعية	إبريل/نيسان ٢٠٢٢
٢٦ يونيو/حزيران - ٧ يوليو/تموز ٢٠٢٢	ميزان المدفوعات	لا ينطبق
٢٤ يوليو/تموز - ٠٤ أغسطس/آب ٢٠٢٢	الحسابات القومية السنوية	لا ينطبق
*تقارير مصنفة «سرية» أو «سرية للغاية».		